الواقع الريعي وأثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (دراسة قياسية للمدة ١٩٨٥-٢٠١٥)

الاستاذ الدكتور
مايح شبيب الشمري
جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد

م . باحث
علي حمزة جياد
ali.h.alhajame@gmail.co

الواقع الريعي وأثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (دراسة قياسية للمدة ١٩٨٥-٢٠١٥)

الاستاذ الدكتور
مايح شبيب الشمري
جامعة الكوفة /كلية الادارة والاقتصاد

م . باحث
علي حمزة جياد
ali.h.alhajame@gmail.com

المستخلص

يعدّ العراق بلد منتج للنفط يصنف ضمن البلدان الريعية التي تعتمد بشكل كبير على المورد النفطي في توفير ايراداتها إذ تتخطى نسبة مساهمة الايرادات النفطية (٩٠%) من الايرادات العامة للدولة ، وأن هذه الايرادات لم تستثمر بشكل صحيح من خلال بناء قاعدة متنوعة تدعم عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام وتحقق تنمية مستدامة تضمن حقوق الاجيال الحالية ومستقبل الاجيال القادمة ، إذ تستعمل النسبة الاكبر من هذا الايرادات في اتجاهات استهلاكية لا تخدم تحقيق تنمية مستدامة منشودة ؛ لذلك حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الريع النفطي و التنمية المستدامة من خلال بيان مدى الترابط بين عوائد الريع النفطي من ناحية وطريقة إدارة هذه العوائد من ناحية أخرى ووضحت مدى التحسن أو التراجع في بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق ، واستخدمت الدراسة اساليب الاقتصاد القياسي في الوصول الى اهدافها من خلال تقدير نماذج قياسية لأثر الريع النفطي في بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق وبيان مدى تطابقها مع النظرية الاقتصادية وتمثيل علاقاتها بيانياً ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من المخرجات التي من شأنها تنظيم طريقة توظيف عوائد المورد النفطي بما يخدم تحقيق عملية تنمية مستدامة تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع الحاليين و تضمن حقوق الاجيال القادمة .

المقدمة

لم تعد التنمية المستدامة قضية تنموية فحسب بل اصبحت قضية إنسانية وأخلاقية في الوقت ذاته ، فلم يعدّ هنالك شخص في العالم يمكنه تجاهل اهمية الحفاظ على البيئة التي يعيش فيها وأهمية الحفاظ على موارد هذه البيئة وعدّم

استنزافها ، فقد اصبحت المشاكل المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة محط اهتمام العالم من شمالهِ إلى جنوبهِ ومن شرقهِ إلى غربهِ لأنهم أدركوا اهمية هذه القضايا ولأن هذه المشاكل بدأت تهدد حاضرهم ومستقبل أجيالهم ، فتعددت الدراسات والأبحاث ووضعت الحلول والمعالجات في العديد من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء ومنذ سنوات متعددة . ألا أن هذه الرؤية لم تنضج بشكل وافي لدى العقل العراقي سواء لدى صاحب القرار السياسي او حتى لدى المواطن البسيط على الرغم من تداول المصطلح لدى المختصين بشكل متزايد بعد العام ٢٠٠٣ ، فقد واجه العراق ظروفاً غير طبيعية منذ اكثر من اربعة عقود مضت بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية وحتى تغيير النظام في نيسان ٢٠٠٣ ، وما اعقبها من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية ، اسهمت بشكل واضح في تخلف مؤشرات التنمية المستدامة ، من تدهور نوعية وجودة المياه الصالحة للشرب ، وهدر الموارد واستنزافها وكذلك زيادة نسبة التصحر ، و انخفاض الانفاق العام على القطاعات الحيوية مثل قطاعي الصحة والتعليم .

والعراق كونه بلداً قد أنعم الله تعالى عليه بنعمة المورد النفطي ، فقد أثبتت التجارب وأكدته العديد من الدراسات ان النفط هو المرتكز الاساسي والعامل الحاسم في صياغة برامج وخطط التنمية على مر السنين السابقة منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي وليومنا هذا وأصبحت القطاعات الاقتصادية تربط تطورها بشكل كامل بالإيرادات المتحققة من ناتج القطاع النفطي . لذلك فأن الحديث عن أمكانية تحقيق تنمية مستدامة منشودة في العراق بعيداً عن الاعتماد على الريع النفطي يبدو صعب المنال إن لم يكن مستحيلاً ، لذلك جاءت دراستنا لتوضيح طبيعة العلاقة بين الريع النفطي وبعض مؤشرات التنمية المستدامة الاساسية

اولاً : أهمية البحث: تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تناقش العلاقة بين التنمية المستدامة والريع النفطي في العراق ،وتوضح الكيفية التي من الممكن ان يستغل من خلالها الريع النفطي لتحقيق تنمية مستدامة منشودة .

ثانياً : مشكلة البحث : إنَّ جوهر المشكلة التي يعالجها البحث تكمن في انَّ العراق بلد منتج للنفط يصنف ضمن البلدان الريعية التي تعتمد بشكل كبير على المورد النفطي في توفير ايراداتها إذ تتخطى نسبة مساهمة الايرادات النفطية (٩٠%) من مجمل ايراداته ، وأن هذه الايرادات لا تستثمر بشكل صحيح من خلال بناء قاعدة اقتصادية زراعية صناعية متنوعة ، توفر مقومات الحياة للأجيال الحالية و تضمن مستقبل الأجيال القادمة ، إذ يستعمل جلَّ هذا

المورد في اتجاهات استهلاكية لا تدعم عملية التنمية المستدامة .

ثالثاً : هدف البحث :هدف البحث إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الريع النفطي و التنمية المستدامة من خلال :

١- بيان مدى الترابط بين عوائد الريع النفطي من ناحية وحسن إدارة هذه العوائد من ناحية أخرى ومدى التحسن أو التراجع في بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق .

٢- تقدير نماذج قياسية لأثر الريع النفطي في بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق وبيان مدى تطابقها مع النظرية الاقتصادية وتمثيل علاقاتها بيانياً.

رابعاً : فرضية البحث : يقوم البحث على فرضية مفادها ان التصرف الصحيح بالريع وفق إستراتيجيات مدروسة سوف يكون له دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة.

سادساً : منهجية البحث: بغية تحقيق هدف البحث واثبات او دحض فرضية البحث المذكورة سلفاً تم الجمع بين اسلوب التحليل الوصفي وأسلوب التحليل الكمي .

سابعاً : هيكلية البحث:

في ضوء المشكلة التي يحاول البحث حلها وبهدف أثبات أو دحض فرضية البحث عمد الباحث إلى تقسيم البحث على ثلاثة مباحث فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها البحث ، ركزَّ المبحث الاول على استعراض الاطار المفاهيمي لمتغيرات البحث ، في حين تناول المبحث الثاني بشكل تحليلي واقع الريع النفطي وأهميته في الاقتصاد العراقي في القسم الاول منه فيما ركز القسم الثاني منه على تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في العراق أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لغرض مناقشة نتائج الدراسة القياسية وتحليلها .

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي لمتغيرات البحث

اولاً : الاسس النظرية للريع والحالة الريعية والاقتصاد الريعي .

إنَّ بداية ظهور الممارسات الريعية لأوَّل مرة كانت مع ظهور النظام العبودي إذ تركزت في النظام الاقطاعي .[١] وهذه الممارسات قد وجدت بداياتها في حضارة وادي الرافدين(بابل وأشور) والحضارة الفرعونية [٢]. وقد برزت الممارسات الريعية في فترة القرون الوسطى نتيجة تحّول العلاقات الانتاجية وظهور النظام الاقطاعي الذي اعتمد قيامه بشكل اساسي على ريوع الاراضي الزراعية [٣].

وفيما يخص تناول المدارس الاقتصادية لظاهرة الريع سنتعرض هنا بشكل مختصر لأبرزها ففي المدرسة التجارية يعد السير **(وليم بيتي)** من ابرز التجاريين الذين درسوا ظاهرة الريع إذ يعتقد ان الريع هو الفرق بين الانتاج الزراعي الكلي

والبذور وضروريات الحياة التي يحتاجها المنتج ؛ لذلك فهو يحتسب الريع من خلال طرح تكاليف الانتاج من الانتاج الزراعي الكلي ، [٤] من الجدير بالذكر هنا ان بتي لم يحدد ذلك الجزء من الريع الذي سمي فيما بعد بالريع المطلق وإنما لفت الانتباه ايضاً إلى ظاهرة الريع التفاضلي في الزراعة قبل ريكاردو بمائة وخمسين عاماً[٥] ،اما **(جون لوك)** فيرى خلاف ذلك ، اذ يعتقد ان الريع لا وجود له في الارض وإنما في الجهد البشري المبذول فيها ، الذي يضفي عليها الجزء الاكبر من قيمتها ، وهو بذلك يختلف عن بتي لأنه مزج بين الريع والعمل المبذول في الارض .اما **(كانتيون)** فانه ينظر للريع على انه ذلك الجزء من الناتج الكلي الذي يحصل عليه الملاك نتيجة ايجارهم لأراضيهم.

أما (الطبيعيين) فقد برر الريع الذي يحصل عليه ملاك الاراضي على انه هبة الطبيعة لهم ، ألا انهم ومن خلال نظرتهم للزراعة على انها العمل الانتاجي الوحيد فأنهم قد اعطوا الحق للدولة بأن تأخذ هذا الريع على شكل ضريبة تفرضها على ملاك الاراضي او ان تعيد توزيع الأراضي على اكبر عدد من الافراد فعند ذلك يتوزع الريع بشكل واسع في المجتمع.[٦]

وفيما يتعلق بالكلاسيك فيعدَّ ادم سمث وديفيد ريكاردو افضل من يعكس فكر هذه المدرسة في موضوعة الريع [٧]. فأول من تناول مصطلح الريع هو ادم سمث رائد ومؤسس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في الباب الحادي عشر من كتابه ثروة الامم ،معتبرا ان الريع المذكور هو فائض تفاضلي يتحدد في النتيجة عن طريق السعر،"فالأجور والأرباح المرتفعة أو المنخفضة هي السبب للأسعار المرتفعة أو المنخفضة ،أما الريع المرتفع أو المنخفض فهو النتيجة لتلك الاسعار ، سواء كانت في حالة ارتفاع أو انخفاض "، وفي الباب التاسع من الكتاب نفسه عُدِّ الريع وكأنه يحدد السعر وليس العكس ، ذلك لان الارض التي لا تتلقى ريعاً لا تزرع لاحقا [٨].

اما (ريكاردو) فيعد تحليله للريع احد ابرز إسهاماته الفذة اذ قدم فهماً ورؤية لازالت تحتفظ بمكانتها بين الدارسين في هذا الموضوع ، فقد تأثر ريكاردو بوصفه الطبقي كونه كان سيدا اقطاعياً ؛لذلك فهو يعرف الريع بأنه : ((ذلك الجزء من انتاج الارض الذي يدفع لمالكها نظير استخدام القدرة الاصيلة للتربة وغير القابلة للإتلاف)) [٩] .

ويتضح من خلال دراسة الريع عند كل من التجاريين والطبيعيين والكلاسيك ان هنالك تناغماً في صياغة المفهوم لدى هذه المدارس ، ومما ينبغي قوله هنا هو ان مفهوم الريع لا يقتصر على الارض الزراعية بل يتوسع ليتضمن الريوع الناتجة من استغلال الارض في الصناعة

والتجارة والعقار بالإضافة إلى استغلال ما هو موجود في باطن الارض ، وأضاف(الفرد مارشال) فكرة شبة الريع والذي عبر عنها بذلك الريع الذي يحصل نتيجة عدم مرونة عرض احد عوامل الانتاج (عدا الارض) بالنسبة لسعره في الاجل القصير ؛ ولذلك فأن وسائل الانتاج تحصل على عائد هو اشبه بالريع ولكن ليس ريعاً مطلقاً ، وتمييزا لهذا النوع من العائد عن ريع الارض سمي بشبه الريع الذي عرفه مارشال بأنه فائض متبق على التكاليف [١٠].

اما الاقتصاد الريعي فيعرف بانه ((ذلك الاقتصاد الذي تعتمد فيه الدولة على مصدر واحد للدخل وهذا المصدر هو غالباً مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى اليات انتاج معقدة سواء فكرية او مادية كمياه الامطار والنفط والغاز والمعادن إذ تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه ومشروعية بيعه)) [١١] ؛ ولذلك يكون اقتصاد هذا البلد ضعيفا يعتمد على التبادلات التجارية وينشأ مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد وهو اقتصاد لا يعطي اهمية للقطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية ونجد ذلك واضحا في اقتصاديات البلدان العربية إذ تحصل الدولة على عائدات مالية كبيرة عن طريق البيع او الجباية تقوم باستخدامها بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع اجور ورواتب العاملين والموظفين واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات انتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرص العمل. [١٢]

اما الدولة الريعية فيعد الاقتصاديان حسين مهدوي الايراني والمصري حازم الببلاوي من اكثر الاسماء التي ورد ذكرها في الدراسات المهتمة بالدولة الريعية منذ عقد السبعينات من القرن الماضي وليومنا هذا ، إذ يعرف حسين مهدوي " الدولة الريعية " : بأنها تلك الدول التي تعتاش على عائدات من الخارج اما من بيع مادة خام أو من تقديم خدمات استراتيجية أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج فالدولة الريعية بهذا المعنى لا تعتمد على دخل يتم الحصول علية عن طريق الانتاج . [١٣]

ومما تجدر الاشارة اليه هنا هو ان اغلب الاراء اختلفت حول تحديد المصادر الريعية ، ولكن هناك شيء متفق عليه مبدئياً وهو غلبة العناصر الريعية الخارجية يعدَّ محدداً في تحديد هيئة الدولة باعتبارها ريعية أم لا ؟ بالإضافة إلى ان الريعية لا تختص باقتصاد معين فهي ظاهرة عامة ، ففي أي اقتصاد توجد عناصر ريعية تختلف في كثافتها من بلد إلى أخر وهنالك شكل آخر مهم للدولة الريعية هو ذلك الذي يعبر عن حالة خاصة من الاقتصاد الريعي عندما يذهب الريع الخارجي أو نسبة كبيرة منهُ إلى فئة محدودة تتمثل بالطبقة الحاكمة ومن ثم

يتم توزيع هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان ، وضمن هذا المفهوم لا يمكن عدّ الدول التي يشارك اغلبية سكانها في توليد الريع بالدولة الريعية كما هو الحال في الدول التي تعتمد على الانشطة السياحية نتيجة لظروفها الجغرافية أو المناخية وأنما يطلق عليها دول ذات اقتصاد ريعي ، ومما يجب ذكره ايضاً ان صفة الريعية هي غير ملازمة للاقتصاد في كل الاوقات وإنما من خلال إسهام العائدات الريعية في الناتج المحلي الاجمالي ؛ لذلك فقد تتحول الدولة من ريعية إلى شبه ريعية او بالعكس نتيجة للوضع الاقتصادي والسياسي السائد في البلد في تلك الفترة .[١٤]

النفط وعلاقته بالريع :

يعرف الريع النفطي بأنه : (الفرق بين التكلفة الكلية لاستكشاف وإنتاج وخزن ونقل وتكرير وتسويق وسعر المنتجات المكررة في اسواق المستهلك النهائي ، وغالبا ما يحتسب صافي الريع بعد طرح تكاليف وأرباح الشركات الوسيطة الذي تحصل عليه الدول المصدرة للنفط ، معبراً عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الانتاج وسعر النفط الخام ، والدول المستوردة عن طريق ما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية المستوردة)

هنالك اختلاف بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط الخام من جهة توزيع الريع النفطي اذ كلما ازدادت حصة الدول المصدرة انخفضت حصة الدول المستوردة من ذلك الريع وبالعكس ، وقد ادى الارتفاع الذي حصل لأسعار النفط في السبعينات مثلا إلى زيادة مقدار الريع الذي حصلت عليه الدول المصدرة وذلك نتيجة عدم التناسق بين تكاليف الاستخراج والتكرير والتسويق وسعر البيع للنفط . مع العلم ان السبب لم يكن زيادة الاستثمار او تحسين الكفاءة بل السبب هو الموقع الاستراتيجي لمصادر النفط وزيادة الطلب العالمي عليه ، وفيما يخص الكيفية التي يتم من خلالها توزيع الريع النفطي بين الدول المصدرة والمستهلكة للنفط الخام فأن هنالك علاقة تناسبية طرديه بين اسعار النفط الخام والريع الذي تحصل علية الدول المصدرة له ، فإذا ارتفع سعر النفط الخام ارتفع تبعا له الريع الذي تحصل عليه الدول المنتجة للنفط الخام ، وفي حالة انخفاض سعر النفط الخام ينخفض مقدار الريع الذي تحصل عليه تلك الدول وبالمقابل فأن العلاقة ستكون عكسية اذ كلما ازداد السعر انخفض مقدار الريع الذي تحصل علية تلك الدول ، اما اذا انخفض سعر النفط الخام زاد مقدار الريع المتأتي من النفط المستورد وتأتي شرعية حصول الدول المصدرة للنفط على الريع النفطي من كون النفط الخام هو مورد طبيعي ناضب وان ما تحصل عليه الدول من ريع هو تعويض جزئي

عن نضوب هذه الثروة الطبيعية ويمكن عده ثمناً له . [١٥]

ويعرف الاقتصادي صبري زاير السعدي الاقتصاد الريعي النفطي بأنه :(الاقتصاد الذي يعتمد على الريع المتولد من إنتاج النفط والغاز المملوك كلياً للدولة) . ويتلخص هذا الاعتماد بارتفاع إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة أكبر من نسبة إسهام القطاعات الاخرى ، وكذلك تمويل الاستثمار العام من الايرادات النفطية وبنسبة تتجاوز ٥٠% من الاستثمار الكلي وأكثر من ٥٠% من الانفاق الحكومي الجاري . [١٦]

ثانياً : الاسس النظرية للتنمية المستدامة :

١- تطور مفهوم التنمية المستدامة .

برزت احداث كثيرة في النصف الثاني من القرن الماضي ادت إلى ظهور هذا المفهوم من ابرزها : زيادة وانتشار الاحداث المسيئة للبيئة على مستوى العالم ، زيادة درجة التلوث في العالم ، تعثر كثيرٌ من السياسات التنموية المعمول بها في دول العالم الثالث وتوسيع الفروق الاجتماعية وانتشار المجاعة والفقر في كثيرٍ من هذه الدول [١٧]،تزايد الاهتمام بالبيئة وخصوصا بعد دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في سبعينات القرن الماضي حول ضرورة الاهتمام بالموارد الطبيعية الناضبة والمحافظة على البيئة والتوازنات الجوهرية في الانظمة البيئية. [١٨]

ونتيجة لتلك الاحداث ، فقد زاد الوعي بمخاطر تلك الاحداث واستقر الرأي تدريجيا على أن الاستراتيجيات التنموية لكي تؤدي إلى انماء له القابلية على الاستقرار يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار قدرة كل الفئات المجتمعية على تحمل التغيير وتحقيق المساواة في الاستفادة من ذلك التغير هذا فضلاً عن وجوب احترام مقومات البيئة التي يعيش فيها الانسان. [١٩]

قد اتضح هذا الوعي من خلال انتشار مفهوم " التنمية المستدامة" على نطاق واسع وتزايد الاهتمام به ، وبشكل عام يمكن تتبع التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة من خلال الشكل الاتي :

شكل (١) التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

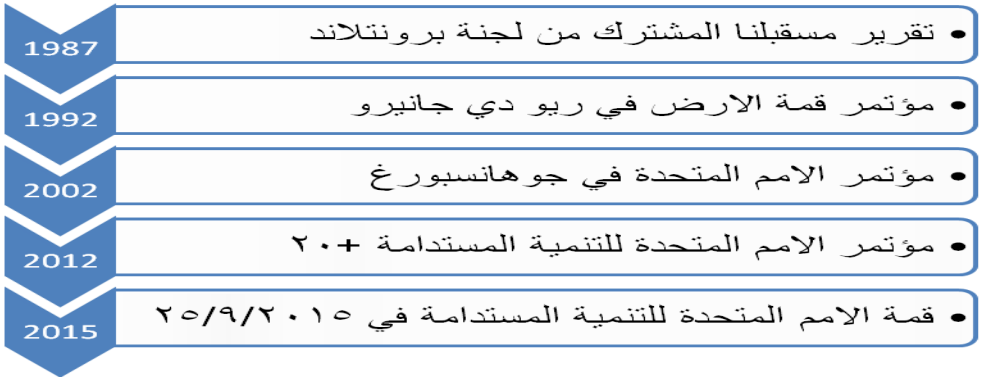

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على :

١- اميرة خلف لفتة ، **الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مع اشارة إلى واقع التنمية المستدامة في العراق** ، مجلة الهندسة والتكنولوجيا ، المجلد ٣٤ ، الجزء (A) العدد ٤،بغداد ، ٢٠١٦، ص٨.

٢- علي عبد الله احمد ، واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد ١٤ العدد ١٠ ، ٢٠٠٧، ص٢٩٥

٣- محمد غربي ، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة** ، ط١، ابن النديم للنشر والتوزيع (الجزائر)،دار الروافد الثقافية (لبنان- بيروت)، ٢٠١٤، ص١٣٠.

٤- مهدي سهر غيلان واخرون ، **دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة** ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد ٣٢٢ الاصدار ١ ،٢٠٠٩ ، ص٢٢١.

٥- عدنان مناتي صالح ، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ، بغداد ، ٢٠١٤،ص١١٤.

للتنمية المستدامة تعريفات متعددة ومختلفة ولكن هذا الاختلاف لا يعكس اختلاف المفاهيم بقدر ما يعكس الاختلاف في الابعاد الذي ينظر من خلالها للتنمية المستدامة والتي هي البعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعي و البعد البيئي . (٢٠)

جرت محاولات كثيرة لوضع تعريف شامل جامع مانع ومفهوم للتنمية المستدامة ،فعرفت بأنها

(عملية التنمية التي تلبي اماني الحاضر وحاجاته من دون تعريض قدرة اجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر)[٢١].وعُرفت التنمية المستدامة كذلك بأنها (تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين الاقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية).[٢٢] وقد عرفها البنك الدولي بأنها(عملية متعددة الابعاد تتكون من خمسة مكونات : رأس مال نقدي ، رأس مال مادي ، راس مال بشري ، رأس مال اجتماعي ، ورأس مال طبيعي) [٢٣] فيما عرفتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) بانها : عبارة عن تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على اساس المساواة).[٢٤]

٢- اهداف التنمية المستدامة :

الشكل (٢) : اهداف التنمية المستدامة

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على: عدنان مناتي صالح ، **التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ، بغداد ، ٢٠١٤، ص١١٥.

٣- **مؤشرات التنمية المستدامة:**

عندما تستهدف التنمية المستدامة مجموعة كبيرة من القضايا الاقتصادية والبيئية والبشرية والمؤسسية وتحاول ادارتها من خلال برامج واسعة تضم جوانب متعددة ، فالأمر هنا يتطلب توفر مؤشرات تضع متخذي القرار في الصورة الحقيقية لمعرفة فيما اذا كانوا يسيرون في الاتجاه المناسب من جانب وتساعدهم على احراز تقدم مناسب باتجاه تحقيق التنمية المستدامة من جانب اخر [٢٥].

ولتطوير مؤشرات التنمية المستدامة فلقد بذلت مساعي حثيثة وكبيرة منذ بداية العقد الاخير من القرن الماضي وحتى يومنا هذا للخروج بمجموعة من المؤشرات المعبرة بشكل كامل ودقيق عن التنمية المستدامة ، وكان من اهم تلك المساعي هو اقتراح لجنة التنمية المستدامة في الامم المتحدة ،أذ اقترحت اللجنة المذكورة ٥٨ مؤشراً قسمت حسب ابعاد التنمية المستدامة على اربعة اقسام اقتصادية وبيئية واجتماعية ومؤسسية كما وضعت اللجنة هذه المؤشرات في اطار تحليلي فقسمت هذه المؤشرات على ثلاث فئات اطلق عليها مؤشرات الضغط(او القوة الدافعة) والحالة والاستجابة أذ تهتم مؤشرات القوة الدافعة بتصنيف الانشطة والعمليات ومؤشرات الحالة تقيم الحالة الراهنة بشكل مختصر ،فيما تقدم مؤشرات الاستجابة مجموعة الحلول والتدابير التي تم اتخاذها أو عُمل بها بصدد التنمية. [٢٦] .والجدول ادناه يوضح هذه المؤشرات .

جدول (١) : مؤشرات التنمية المستدامة حسب تصنيف لجنة التنمية المستدامة في الامم المتحدة.

الفئة	مؤشرات القوة الدافعة	مؤشرات الحالة	مؤشرات الاستجابة
المؤشرات الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حصة الاستثمار الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة صادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي مجموع المساعدة الانمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي	الدين/الناتج المحلي الإجمالي	

المؤشرات الاجتماعية	معدل البطالة معدل النمو السكاني معدل الراشدين الذين يلمون بالقراءة والكتابة نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية	مؤشر الفقر البشري السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر متوسط العمر المتوقع عند الولادة السكان الذين لا سبيل لوصولهم إلى المياه المأمونة السكان الذين لا تتوافر لديهم امكانية الانتفاع بالخدمات الصحية السكان الذين لا تتوافر لديهم امكانية الانتفاع بالمرافق الصحية نسبة السكان في المناطق الحضرية	
المؤشرات البيئية	الموارد المتجددة/ السكان استعمال المياه الاحتياطات المتجددة استعمال الأسمدة	نصيب الفرد من الأراضي الزراعية نصيب الفرد من الأراضي الزراعية واراضي المحاصيل الدائمة نسبة الاراضي المتضررة بالتصحر التغير في مساحات الغابات	
المؤشرات المؤسسية		عدد اجهزة التلفاز والراديو لكل ١٠٠٠ نسمة عدد الصحف لكل ١٠٠٠ نسمة عدد خطوط الهاتف لكل ١٠٠٠ نسمة عدد الحواسيب الشخصية لكل	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج القومي الاجمالي عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة

	١٠٠٠ نسمة عدد/مشتركي/مستعملي/الانترنيت لكل ١٠٠٠ نسمة		

Source: E.S.C.W.A: Economic and social commission for western asia, Application of sustainable development indicators in the escowa member countries-analysis of results, united nations, new York, 2000 ,p.4.

المبحث الثاني : تحليل بيانات البحث ومتغيراتها

اولاً : واقع الريع النفطي وتحليل مؤشراته في العراق

١- واقع القطاع النفطي في العراق :

جدول رقم (٢) واقع القطاع النفطي في العراق خلال المدة (١٩٨٥-٢٠١٥)

السنوات	الاحتياطي (مليون برميل)	الانتاج (الف برميل يومياً)	السنوات	الاحتياطي (مليون برميل)	الانتاج (الف برميل يومياً)
١٩٨٥	٦٥٠٠٠	١٤٠٤,٤	٢٠٠١	١١٥٠٠٠	٢١٠٠,٧
١٩٨٦	٧٢٠٠٠	١٨٧٦,٥	٢٠٠٢	١١٥٠٠٠	٢١٢٦,٥
١٩٨٧	١٠٠٠٠٠	٢٣٥٨,٧	٢٠٠٣	١١٥٠٠٠	١٣٧٧,٨
١٩٨٨	١٠٠٠٠٠	٢٧٤٤,٥	٢٠٠٤	١١٥٠٠٠	٢١٠٧,١
١٩٨٩	١٠٠٠٠٠	٢٧٨٥,٨	٢٠٠٥	١١٥٠٠٠	١٨٥٣,٢
١٩٩٠	١٠٠٠٠٠	٢١١٢,٦	٢٠٠٦	١١٥٠٠٠	١٩٥٧,٢
١٩٩١	١٠٠٠٠٠	٢٨٢,٥	٢٠٠٧	١١٥٠٠٠	٢١٨٣,٧
١٩٩٢	١٠٠٠٠٠	٥٢٦,٢	٢٠٠٨	١٤٣١٠٠	٢٢٨٠,٥
١٩٩٣	١٠٠٠٠٠	٦٥٩,٥	٢٠٠٩	١٤١٣٥٠	٢٣٣٦,٢
١٩٩٤	١٠٠٠٠٠	٧٤٨,٧	٢٠١٠	١٤٠٣٠٠	٢٣٥٨,١

١٩٩٥	١٠٠٠٠٠	٧٣٦,٩	٢٠١١	١٤٤٢١١	٢٦٦٢,٦
١٩٩٦	١١٢٠٠٠	٧٤٠,٤	٢٠١٢	١٤٣٠٦٩	٢٩٤٢,٤
١٩٩٧	١١٢٥٠٠	١٣٨٣,٩	٢٠١٣	١٤٢٥٠٣	٢٩٧٩,٦
١٩٩٨	١١٢٥٠٠	٢١٨١,١	٢٠١٤	١١٥٠٠٠	٣١١٠,٥
١٩٩٩	١١٢٥٠٠	٢٧١٩,٨	٢٠١٥	١١٥٠٠٠	٣٥٠٤,١
٢٠٠٠	١١٥٠٠٠	٢٠٩٨,٦			

المصادر :

1) opec,annual,statistical,bulletin,2003 tab9,p9 tab13,p13.
2) opec,annual,statistical,bulletin,2007 tab9,p17, tab13,p21.
3) opec,annual,statistical,bulletin,2010/2011 tab3.1,p22, tab3.7,p30 .
4) opec,annual,statistical,bulletin,2016 tab3.1,p22 , tab3.6,p28.

أ- الاحتياطي النفطي : يمتلك العراق اكبر مخزون نفطي في العالم بعد السعودية اذا يشكل الاحتياطي النفطي العراقي ١٠,٧% من اجمالي احتياطي العالم [٢٧] . ويقدر هذا الاحتياطي بحوالي ١٤٤ مليار برميل[٢٨] ويوضح الجدول السابق تطور الاحتياطيات النفطية في العراق لعدة سنوات ، إذ يلاحظ ان الاحتياطي النفطي للعراق في حالة تزايد مستمر إذ تزايد من ٦٥ مليار برميل في العام ١٩٨٥ إلى ١٠٠ مليار برميل في العام ١٩٩٠ وقد يعزى سبب ذلك إلى الاكتشافات التي حدثت في تلك المدة واما الفترة التي تلت العام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٣ فقد شهدت الاحتياطيات استقراراً نسبياً بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق من قبل الامم المتحدة فقد كان الاحتياطي خلال العام ١٩٩٦ يبلغ ١١٢ مليار برميل ثم اصبح ١١٢,٥ مليار برميل خلال عام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٣ بلغ الاحتياطي ١١٥ مليار برميل .

ب- الانتاج النفطي : الجدول السابق رقم (٢) يوضح كميات الانتاج النفطي العراقي للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥) إذ نلاحظ إنها مرت بتقلبات متعددة طول مدة الدراسة ، إذ شهدت فترة الثمانينات تزايداً نسبياً في الطاقة الانتاجية ليصل إلى٢,١ مليون برميل يوميا ، فيما شهدت السنوات الاولى من عقد التسعينات انخفاض كبيرا جدا في الانتاج ليصل في عام ١٩٩٥ إلى ٧٣٦,٩ الف برميل يوميا بسبب ظروف حرب الكويت وما ترتب عليها من العقوبات الاقتصادية ، ثم بدأ الانتاج يزداد على خلفية

اتفاقية النفط مقابل الغذاء حتى وصل في عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٨ مليون برميل يوميا ولكن ظروف الحرب الامريكية في العام ٢٠٠٣ ادت إلى تراجع الانتاج بشكل تدريجي ليصل إلى مستوى منخفض في العام المذكور إذ بلغ ١,٣ مليون برميل ، وبعد التغيير الذي حصل كانت هنالك محاولات جادة من وزارة النفط والحكومات المتعاقبة ترمي إلى تطوير الانتاج وتوسيع القاعدة الانتاجية تكللت بوصول العراق إلى رقم قياسي في العام ٢٠١٥ إذ وصل الانتاج إلى ٣,٥ مليون برميل يوميا وهو الرقم التاريخي الذي حققه العراق في العام ١٩٧٠ .

٢- **دور النفط في الاقتصاد العراقي :**

جدول (٣) : بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي ونسبة مساهمة النفط فيها للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)

السنة	القيمة الاجمالية للصادرات (مليون دولار)	نسبة المساهمة	الإيرادات النفطية (مليون دولار)	نسبة المساهمة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	نسبة المساهمة
١٩٨٥	١٢٤٩,١	87.9	١٠٩٨٦,٠	٨٥,٩	١٥٠١١,٨	%٢٣
١٩٨٦	٦٩٣٠,١	98.7	٦٨٤٤,٧	٧٦,٨	١٤٠٦٢,٠	%١٥
١٩٨٧	١١٢٢٢,٦	98.2	١١٠٢٧,٩	٨٠,٨	١٧٦٠٠,٠	%٢٠
١٩٨٨	١٠٨١١,٤	97.9	١٠٥٩١,٧	٨٤,٧	١٩٤٣٢,٢	%١٨
١٩٨٩	١٤٩٧٦,٦	98.2	١٤٧١٠,٨	٨٧,٣	٢٠٤٠٧,٩	%١٨
١٩٩٠	١٠٣٢٤,٩	96.2	٩٩٣٢,٦	٨٨,٢	٥٥٩٢٦,٥	%٦٥
١٩٩١	٣٨٩,٢	71.0	٢٧٦,٣	٦٧,٣	٤٢٤٥١,٦	%٤٥
١٩٩٢	٤٢٨,٨	88.6	٣٨٠,٣	٦٨,٨	١١٥١٠٨,٤	%٤٦
١٩٩٣	٣٧٥,٨	87.8	٣٣٠,٠	٥٩,٢	٣٢١٦٤٦,٩	%٥٢
١٩٩٤	٣٣٢,٩	87.7	٢٩٢,١	٥٤,٠	١٦٥٨٣٢٥,٨	%٥٤
١٩٩٥	٤٠٤,٨	86.5	٣٥٠,٢	٦٠,٥	٦٦٩٥٤٨٢,٩	%٦٣
١٩٩٦	٧٧١,٤	85.3	٦٥٨,٧	٦٨,٠	٦٥٠٠٩٢٤,٦	%٥٧
١٩٩٧	٤٧٢٧,٤	97.5	٤٦٠٩,٣	٨٨,٤	١٥٠٩٣١٤٤,٠	%٧٤
١٩٩٨	٦٠٤١,٣	96.3	٥٨١٧,٩	٨٩,١	١٧١٢٥٨٤٧,٥	%٦٩
١٩٩٩	١٢٣٤٩,٢	97.2	١٢٠١٥,٢	٩٠,٩	٣٤٤٦٤٠١٢,٦	%٧٨
٢٠٠٠	١٨٤٢٢,١	98.5	١٨١٥٤,٧	٩١	٥٠٢١٣٦٩٩,٩	%٨٣
٢٠٠١	١٣٦٠٧,١	97.7	١٣٤٦٦,٩	٩٠,١	٤١٣١٤٥٦٨,٥	%٧٥

٢٠٠٢	٩٩٥٨,١	97.5	٩٧٥٤,١	٨٨,٤	٤١٠٢٢٩٢٧,٤	%٧١
٢٠٠٣	–	–	٨١٢٩,٨٩	٩٣,٦	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	%٦٩
٢٠٠٤	١٨٨٤٣,٧	93.7	١٧٦٦٤,٥	٩٣,٢	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	%٥٨
٢٠٠٥	٢٣٥٠٩,١	99.5	٢٣٣٩٩,٣	٩٣,٧	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	%٥٨
٢٠٠٦	٣٠٥١٧٩,٦	99.9	٣٠٥٠٧١	٩٥,٢	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	%٥٥
٢٠٠٧	٤٠٩٤٣,٢	97.1	٣٩٧٧٥,٥	٩٦,٢	١١١٤٥٥٨١٣,٤	%٥٣
٢٠٠٨	٦٣٧٢٦	93.4	٥٩٥٣٩,٠	٩٦,٩	١٥٥٩٨٢٢٥٧,٦	%٥٥
٢٠٠٩	٤٤٢٧٥	94.1	٣٨٦٤٠,٦	٩٦,٩	130643200.4	%٤٣
٢٠١٠	٥٢٠٨٤	98.2	٤٨١٦٦,١	٩٦,١	162064565.5	%٤٥
٢٠١١	٨٣٢٢٦	99.7	٧٥٤٠٨,٩	٩٠,١	217327107.4	%٥٣
٢٠١٢	٩٤٣٩٢	99.6	٩٤٢٠٩,٠	٩١,٩	251907661.7	%٥٠
٢٠١٣	٨٩٧٤٢	99.6	٨٩٨٠٠,٠	٩٢,٠	267395614.0	%٤٧
٢٠١٤	٨٣٩٨١	99.4	٨٣٢٧٦,١	٩١,٩	259830765.8	%٤٥
٢٠١٥	٥٤٦٦٧	99.5	٤٣٩٩٦,٦	٧٧,١	192403827.9	%٣٢

المصدر : **الجدول من عمل الباحث**

- **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية.**
- **البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة.**
- **البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة .**

أ- **اهمية الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات** : من خلال الجدول السابق رقم (٣) يتضح ان الصادرات النفطية تسهم مساهمة كبيرة في تكوين مجمل الصادرات خلال فترة الدراسة اذ بلغت نسبة المساهمة في العام ١٩٨٥ حوالي (٨٨%) وبمعدل تصدير بلغ ١٠٨٥,٤ الف برميل يوميا ازداد هذا المعدل إلى ١٥٦٦ الف برميل يوميا في عام ١٩٩٠. وخلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٦) انخفضت الكميات المصدرة بسبب اجتياح العراق للكويت وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق إذ بلغ حجم ما تم تصديره خلال العام ١٩٩٥ حوالي ٦٣,٥ الف برميل يوميا ، ثم ارتفعت الصادرات منذ عام ١٩٩٧ بعد اتفاقية النفط مقابل الغذاء فبلغت في عام ١٩٩٩ حوالي ٢١٣٠,٩ الف برميل يوميا وبقيت الطاقة التصديرية مستقرة نسبيا حتى

التغيير في عام ٢٠٠٣ .اما بعد ٢٠٠٣ فقد تعرضت المعامل والمصانع لعمليات التخريب والسلب والنهب ادت إلى توقف اغلبها عن الانتاج بالإضافة إلى فتح الحدود امام السلع الاجنبية لتعويض النقص الحاصل بالسلع المتوقف انتاجها ، مما جعل العراق يتجه نحو تصدير النفط الخام لتوفير العملات الاجنبية الكافية لسد حاجة الاستيراد ، فبلغت نسبة الصادرات النفطية إلى اجمالي الصادرات حوالي ٩٩%.

ب- **اهمية النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي** : من خلال الجدول (٣) السابق نلاحظ تذبذب مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي بسبب عدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية في البلد مما انعكس سلباً على الناتج ومساهمة القطاعات فيه ، فنجد مساهمة ناتج القطاع النفطي تارة ترتفع وتارة اخرى تنخفض ، إذ نلاحظ خلال فترة الثمانينات عندما كان العراق مشغولا بالحرب الايرانية تدنت نسبة مساهمة القطاع النفطي بسب تدهور معدلات الانتاج والتصدير في تلك الفترة والضغوط الاقليمية الحادة وتذبذب الاسعار فوصلت نسبة مساهمتها إلى ادنى مستوياتها خلال تلك المدة إذ وصلت النسبة في العام ١٩٨٦ إلى ١٥ % ، ثم ارتفعت في العام ١٩٩٠ إلى ٦٥ % ، وخلال فترة الحصار الاقتصادي التي اعقبت حرب الخليج الثانية(١٩٩١-١٩٩٦) على الرغم من العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق في تلك الفترة الا ان نسبة المساهمة لم تنخفض بشكل كبير اذ تراوحت بين (٤٥%-٥٧%) بسبب اتباع العراق طرق غير مشروعة في تصدير نفطه الخام إلى كل من تركيا والأردن وسوريا دون علم مجلس الامن ، وأخذت بعد ذلك النسبة بالارتفاع التدريجي على اثر اتفاقية النفط مقابل الغذاء التي عقدها العراق مع الامم المتحدة فوصلت في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٣% ، وبعد التغيير في العام ٢٠٠٣ ادت ظروف الحرب وما تبعها من احداث إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي مرة اخرى ، وفي الاعوام التي تلت الحرب اتجهت الحكومة ومن خلال اجراءات متعددة إلى تخفيض نسبة مساهمة النفط في الناتج ورفع مساهمة القطاعات الاخرى ألا ان النسبة ما تزال مرتفعة إذ تتراوح بين (٤٣%-٥٨%) وهي نسبة مرتفعة . ومما ينبغي ذكره هنا انه في حالة استبعاد النفط من معادلة الاقتصاد الوطني العراقي فأن نسبة مساهمة الخدمات في الناتج ستزيد عن ٦٠% الامر الذي يعكس ضعف الاقتصاد وهشاشته وسيطرة الانشطة الخدمية الهشة عليه ، ومن زاوية اخرى لو اخرجنا القطاع النفطي من تركيبة الناتج سنجد ان القطاع الخاص يشكل حوالي ٦٥% من انشطة الاقتصاد الوطني

ومعظم هذه الانشطه هي خدمية استهلاكية لا تشكل ارتباطات امامية وخلفية مهمة في النشاط الانتاجي مما يؤدي إلى تكوين سوق عمل حاضنة للبطالة الفعلية. [٢٩]

ت- **مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة** : من خلال الجدول (٣) السابق نلاحظ ان الاهمية النسبية للعوائد النفطية في الايرادات الكلية تشكل نسبة عالية طول مدة الدراسة إذ تراوحت بين (٥٤%-٩٦,٩ %)، وخلال فترة الثمانينات وعلى الرغم من الظروف التي كان يعيشها العراق بسبب الحرب ألا ان نسبة المساهمة بقيت عالية إذ بلغت في العام ١٩٨٥ حوالي (٨٥,٩ %) بسبب ارتفاع اسعار النفط في حينها فضلا عن اكمال العراق للمرحلة الاولى من مد خط الانبوب النفطي العراقي السعودي الامر الذي ادى إلى زيادة الكميات المصدرة من النفط الخام وبالتالي زيادة العوائد النفطية ، ثم شهدت نسبة مساهمة العوائد النفطية ارتفاعات متتالية بعد نهاية الحرب لتصل في العام ١٩٨٩ إلى حوالي ٨٧,٣% من اجمالي الواردات ، وانخفضت نسبة المساهمة خلال فترة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الثانية لتصل في العام ١٩٩٥ إلى ادنى مستوى لها (٥٤%) ، وبعد اتفاقية النفط مقابل الغذاء في العام ١٩٩٧ استئنف العراق صادراته من النفط الخام مما ادى إلى زيادة نسبة المساهمة في ذلك العام إلى ٨٨,٤% ، ثم اخذت هذه النسبة تتزايد بشكل تدريجي حتى العام ٢٠٠٣ بعد تغيير النظام وتحرر العراق من القيود التي فرضها مجلس الامن عليه بدأت النسبة ترتفع بشكل مطرد حتى تعدت حاجز (٩٦%) نتيجة اعتراء القطاعات الاقتصادية المختلفة للعديد من المشاكل التي انعكس اثرها سلباً على مساهمة هذه القطاعات في تحقيق الايرادات الكلية فبقي القطاع النفطي يستحوذ على حصة الاسد في تحقيق تلك الايرادات.

ثانياً : تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق.

جدول (٤) بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج (الف دينار)	الاستيرادات (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	نسبة الصادرات إلى الواردات (%)	معدل البطالة	نصيب الفرد من انبعاث co_2 (طن متري للفرد سنوياً)	الانفاق على التعليم /الناتج المحلي الاجمالي (%)
١٩٨٥	١٠٩٠,٢	١٠٥٥٦	10409	98.60	-	٢,٨٦٨	-
١٩٨٦	١١٠٣,٧	١٠١٩٠	7465	73.25	-	٢,٩٩٦	-
١٩٨٧	١١٨٩,٨	٧٤١٥	9705	130.88	-	٣,٢٤٥	-
١٩٨٨	١١٥١,١	١٠٢٦٨	9609	93.58	-	٤,٠٧٧	-
١٩٨٩	١٠٨٠,٢	٩٨٩٩	12284	124.09	-	٤,٢٩٦	-
١٩٩٠	١٦٦٠,٨	٦٥٢٦	10314	158.04	-	٣,٠٠٦	-
١٩٩١	٥٧٩,٩	٤٢٣	377	89.12	١٦,٩٣	٢,٦٤١	-
١٩٩٢	٧٤٧,٥	٦٠٣	518	85.90	١٨,١٤	٣,٣٣٩	-
١٩٩٣	٩٤٧,٤	٥٣٣	457	85.74	١٨,٣٩	٣,٥١١	-
١٩٩٤	٩٥٧,٩	٤٩٩	421	84.36	١٧,٥٨	٣,٨٢٧	-
١٩٩٥	٩٥٣	٦٦٥	461	69.32	١٧,٣٢	٣,٨٥٣	-
١٩٩٦	١٠٢٨,٦	٣٥٣٢	680	19.25	١٨,١٦	٣,٣٣٢	-
١٩٩٧	١١٩٤,٩	٤٤١٩	4280	96.85	١٧,٦٨	٣,١٧٤	-
١٩٩٨	١٥٦٤,٨	٥٩٨٣	5111	85.42	١٧,٧٦	٣,٢٥٩	-
١٩٩٩	١٧٨٦,٥	١٠٩١٧	12104	110.87	١٧,٥٢	٣,١٥٨	-
٢٠٠٠	١٧٥٨,٦	١٣٢١٠	19771	149.66	١٧,٠٣	٣,٠٧٣	-
٢٠٠١	١٧٤٦,٥	١٣٨٣٢	15685	113.39	١٦,٨٩	٣,٥١٧	-
٢٠٠٢	١٥٧٨,١	٩٨١٧	12593	128.27	١٦,٧٨	٣,٤٩٨	-
٢٠٠٣	١٠٢٤,٧	٩٩٣٤	7519	75.68	٢٨,١٠	٣,٥٥٥	0.18
٢٠٠٤	١٥٣٣,١	١٩٩٥٤	17751	88.95	٢٦,٧٩	٤,٣٣٤	0.54
٢٠٠٥	١٥٥٣,٤	١٨٧٤٨	19050	101.61	١٧,٩٦	٤,٢٠١	0.46
٢٠٠٦	١٦٣٩,١	٢٢٠٠٩	30529	138.71	١٧,٥	٣,٥٦٣	0.70
٢٠٠٧	١٦٣٤,٣	١٩٥٥٦	39516	202.06	١٦,٩	٢,١٨٦	0.97

٢٠٠٨	١٦٩١,٣	٣٥٤٩٦	63726	179.53	١٥,٣٤	٣,١٩٤	0.70
٢٠٠٩	١٧٢٨,١	٣٧٤٣٧	44275	118.26	١٥,٢٢	٣,٤٨٨	1.56
٢٠١٠	١٨٠٠,٤	٤٤٢٠٣	52084	117.82	١٥,٢٤	٣,٦٣٤	1.57
٢٠١١	١٩٢٤,٥	٤٧٨٠٣	83226	174.10	١٥,٢١	٤,٢٠٢	1.18
٢٠١٢	٢٠٤٧,٢	٥٩٠٠٦	94392	159.97	١٥,٢٦	٤,٦٤٢	1.23
٢٠١٣	٢١٠٩,٤	٥٨٧٩٦	89742	152.63	١٥,١٣	٤,٩٢٠	1.34
٢٠١٤	٢٠٥٠	٥٣١٧٧	83981	157.92	١٤,٩٨	–	–
٢٠١٥	١٩٩٥	٥١٥٨١	54667	105.98	١٥,٤٧	–	1.43

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

١- البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، سنوات متعددة.

٢- وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنوات متعددة.

٣- وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، بيانات الناتج لسنوات متعددة.

٤- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .

٥- البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوبة ، سنوات مختلفة .

٦- موقع البنك الدولي على الانترنت على الرابط :

https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.co2E.KT.

7- opec,annual,statistical,bulletin,2007 tab5&6,p14&13.

8- opec,annual,statistical,bulletin,2011-2012 tab2.5&2.3,p18&16

9- opec,annual,statistical,bulletin,2016 tab2.5&2.3,p18&16.

اولاً : المؤشرات الاقتصادية.

١- **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي** : نلاحظ من خلال الجدول(٤) السابق ان هذا المؤشر شهد تقلبات مستمرة بسبب حالة عدم الاستقرار الذي عاشها البلد طيلة مدة الدراسة (١٩٨٥-١٩٩٠)، إذ نلاحظ ان المتوسط شهد ارتفاعات مستمرة على طول مدة الدراسة باستثناء فترتي الحصار الاقتصادي وفترة تغيير النظام في ٢٠٠٣ فبعدما كان حوالي ١٠٩٠,٢ الف دينار في عام ١٩٨٥ ارتفع بشكل تدريجي ليصل إلى ١٦٦٠,٨ الف دينار في العام ١٩٩٠ ، فيما شهد بعد ذلك المؤشر انخفاض واضح ليشكل ادنى معدل طيلة مدة الدراسة اذ وصل إلى٥٧٩,٩ الف

دينار في عام ١٩٩١ بسبب ظروف الحرب على الكويت وما ترتب عليها من العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الامن على العراق بموجب قرار ٦٦١ لعام ١٩٩٠. (٣٠) واستمر الحال على ما هو عليه حتى توقيع العراق لمذكرة التفاهم مع مجلس الامن الدولي في العام ١٩٩٦ والذي تمكن العراق من خلالها تصدير بعض انتاجه النفطي اللازم لاستيراد حاجاته الاساسية من الغذاء والدواء مما ادى إلى تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج وتحقيقه لمستويات نمو موجبه طيلة العشرة سنوات التي تلت العام ١٩٩١ حتى العام ٢٠٠٣ ومنذ مطلع العام ٢٠٠٥ بدا متوسط نصيب الفرد من الناتج يشهد ارتفاعات تدريجية نتيجة لتحسن الاوضاع بشكل نسبي واستئناف تصدير المنتجات النفطية وصولاً إلى عام 2013 اذ بلغ المتوسط حوالي (2109.4) الف دينار ثم شهد العام ٢٠١٥ تراجع المتوسط بشكل بسيط إلى (١٩٩٥) الف دينار على التوالي نتيجة لانخفاض اسعار النفط وتدهور الاوضاع الامنية التي شهدهما العرق منذ منتصف عام ٢٠١٤ .

٢- **نسبة صادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات** : نلاحظ من خلال بيانات الجدول (٤) السابق مدى التغييرات في هيكل الصادرات والاستيرادات ،إذ سجل الميزان التجاري سنوات عجز متعددة على طول مدة الدراسة بلغت ١٣ سنة من اصل ٣١ سنة مدروسة وهي السنوات التي شهدت ظروف الحرب مع ايران والحصار الاقتصادي بعد غزو الكويت و سنوات تغيير النظام (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) وسجل الميزان التجاري اعلى نسبة عجز في عام ١٩٩٦ اذ وصلت نسبة الصادرات إلى الواردات حوالي (١٩,٣٢%) ، اما باقي السنوات فقد سجل الميزان فائضا ، الا ان هذا الامر لا يعكس تنوع الاقتصاد العراقي فكما هو معروف ان اقتصادنا احادي الجانب تشكل الصادرات النفطية نسب كبيرة جدا من قيمة الصادرات الكلية. ولو تم احتساب الميزان التجاري بدون الصادرات النفطية لكان العجز مهيمن على الميزان على طول مدة الدراسة ، وهذا الامر يضعف موقف التصدير والمصدرين في صياغة السياسات الاقتصادية العامة او الاعتراض على القرارات والممارسات التي تؤثر على التصدير. (٣١) ولكن على العموم يبقى هذا المؤشر مؤشر قوي من مؤشرات التنمية المستدامة اذ يبين مدى قدرة البلد في الاستمرار بالاستيراد بدون عجز.

ثانياً:- المؤشرات الاجتماعية .

١- **معدل البطالة** : فيما يخص واقع هذا المؤشر في العراق فيواجه الباحثين صعوبة في تحليله وقياسه قبل تغيير النظام في عام ٢٠٠٣ تتمثل تلك الصعوبة بعدم توفر بيانات دقيقة

يمكن الاعتماد عليها وتحليلها نتيجة الظروف السياسية والمشاكل التي كان يعاني منها البلد انذاك ، وما هو متاح من بيانات عن نسب البطالة في البلد ماهو الا محاولات فردية واجتهادات شخصية ليس لها قاعدة احصائية علمية يمكن القياس من خلالها بل حتى كانت هنالك ازمة مفهوم فلم يحدد تعريف واضح المعالم يعتد به ، ومن خلال بيانات الجدول (٤) السابق نلاحظ ان معدل البطالة في العراق كان متذبذبا على طول المدة(١٩٩١-٢٠١٥) ولكن بصورة متفاوتة تراوحت بين ١٥,١٣% إلى ٢٨,١٠% وبلغ متوسط معدل البطالة للمدة المذكورة ١٧,٥٧% ، لقد سجل العام ٢٠٠٣ اعلى معدل بطالة خلال مدة الدراسة ويعود السبب في ذلك إلى حلّ الجيش وتوقف منشآت التصنيع العسكري اضافة إلى عمليات التخريب التي شهدها العراق بعد تدمير البنى التحتية فضلا عن الاضرار التي لحقت بالمؤسسات والمصانع نتيجة العمليات العسكرية التي جرت بعد دخول القوات الامريكية إلى العراق وإسقاط النظام ، فيما شهدت المدة (٢٠٠٥-٢٠١٥) انخفاض بسيط في معدلات البطالة وذلك بسبب طبيعة سياسة التوظيف التي اتبعتها الدولة بعد عام ٢٠٠٥ والهادفة إلى زيادة اعداد المشتغلين في الدولة والجهاز الامني (الجيش والشرطة) ، ان مؤشر معدل البطالة سيضل مصدر قلق لان معدلات البطالة الفعلية تفوق بكثير الارقام الرسمية المعلن عنها ، فضلا عن النمو المتسارع في حجم السكان خاصة وان معظم السكان هم من فئة الشباب[٣٢] ،

٢- **معدل الفقر**:فيما يخص واقع هذا المؤشر في العراق فلقد واجهتنا مشكلة عدم توفر البيانات التي تخص معدلات الفقر أذ نجدها مفقودة لمعظم سنوات الدراسة . فالمرة الاولى التي احتسب فيها الجهاز المركزي للإحصاء نسبة الفقر بصورة رسمية كانت في عام ٢٠٠٧ وقد سجلت نسبة (٢٢,٩%) وكانت هنالك دراسات خاصة قدرت نسبة الفقر في العراق في عام ١٩٩٣ بـ (٢٧%)، [٣٣] وفي عام ٢٠١٢ وهي المرة الثانية التي يتم من خلالها احتساب نسبة الفقر في العراق انخفضت النسبة إلى ١٨,٩%. [٣٤] والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل (٣) معدلات الفقر في العراق للاعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٢

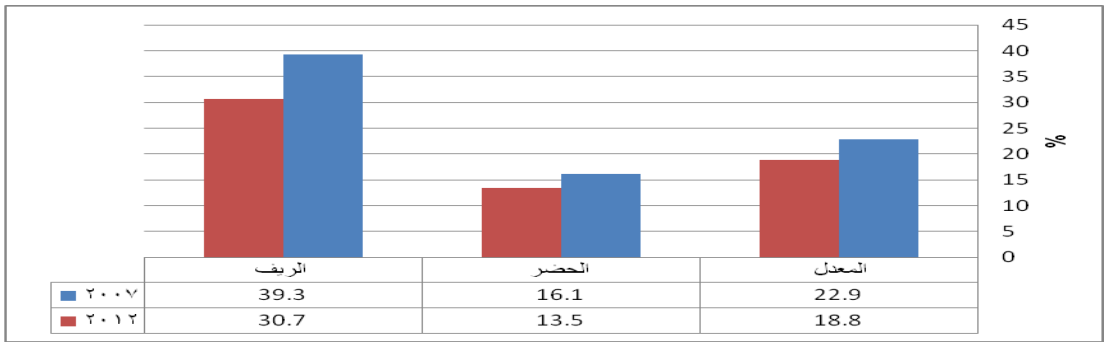

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على :

١- وزارة التخطيط ، اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (الخلاصة) ط١ ، اقليم كردستان ، ٢٠٠٩، ص ٩.

٢- وزارة التخطيط ،اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر ، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق لعام ٢٠١٣

ثالثاً :- المؤشرات البيئية .

١- **انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكاربون (CO_2)** : من خلال الجدول (٤) السابق نلاحظ ان متوسط نصيب الفرد من انبعاث غاز CO_2 بلغ حوالي ٢,٦٨٦ طن للعام (١٩٨٥) ، انخفضت هذه النسبة بشكل واضح في عام ١٩٩١ لتبلغ (٢,٦٤١) طن متري ، وعلى الرغم من توقف الانتاج النفطي بشكل كامل وتوقف اغلب المصافي المحلية بسبب العقوبات الاقتصادية وتوقف التصدير ألا ان نسب الانبعاث بقيت مرتفعة ليبلغ متوسط نصيب الفرد من الانبعاث للمدة (١٩٩٠-١٩٩٥) حوالي (٣,٣٦٢) طن متري ، اما المدة (١٩٩٦-٢٠٠١) فقد بقيت نسب الانبعاث ثابته تقريبا بالمقارنة مع النسب السابقة فلم تشهد تغييرا يستحق الذكر ، وخلال المدة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) وهي المدة التي شهدت تعيير النظام في الربع الاول من عام ٢٠٠٣ ورفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بلغ متوسط نصيب الفرد حوالي (٣,٥٥) طن متري وسجل العام ٢٠٠٤ اعلى حصة اذ بلغت ٤,٣٣٤ طن متري وادنى حصة كانت في العام ٢٠٠٧ اذ بلغت (٢,١٨٦) طن متري ، ويعود تراجع نسب الانبعاث في العامين الاخيرين من هذه المدة إلى الظروف الامنية غير المستقرة وتوقف تجهيز المصافي المحلية مما خفض من نسب الانبعاث لتلك السنتين ، اما المدة الاخيرة (٢٠٠٨-٢٠١٣) فقد شهدت ارتفاع نسب الانبعاث لغاز ثاني اوكسيد

الكاربون وزيادة حصة الفرد منها وسجلت اعلى حصة لعام ٢٠١٣ اذ بلغت حصة الفرد (٤,٩٢) طن متري فيما كانت ادنى حصة في العام ٢٠٠٨ حينما بلغت (٣,١٩٤) طن متري ويعود السبب في تزايد نسب الانبعاث في المدة الاخيرة إلى تزيد الانتاج النفطي العراقي اذ بلغ مستويات مرتفعة.ان الاتجاه المتصاعد للعراق لغرض زيادة انتاجه سيولد اثارا سلبية على مجمل قطاعات الاقتصاد العراقي ، ففي الجانب الزراعي بشقية النباتي والحيواني يؤثر التلوث على المنتوج كما ونوعا ، وكذلك في الجانب الصحي تتارجح اثاره بوضوح فيما يتعلق بسلامة العاملين في هذا المجال ومن ثم انخفاض انتاجيتهم ، [٣٥] من خلال بيانات الجدول نلاحظ ان حصة الفرد من انبعاث الغاز وصلت إلى مستويات عالية اذ تخطت حاجز الـ ٤ طن متري للفرد ، في حين ان المستهدف عالمياً والمنصوص علية في الهدف السابع من اهداف الالفية البيئية هو ١,٥ طن متري ، أي ان هنالك فرق لا يستهان به يدل على ان العراق يصنف من ضمن الدول ذات التلوث المرتفع في العالم ، وهذا يستلزم بناء تكنولوجيا نظيفة لضمان استدامة البيئة .

رابعاً :- المؤشرات المؤسسية.

١- **الانفاق على والبحث العلمي والتطوير :** فيما يخص واقع هذ المؤشر في العراق فعلى الرغم من عدم توفر بيانات دقيقة عن الاموال المخصصة للبحث والتطوير تكفي كسلسلة زمنية يمكن الركون اليها في التحليل ،الا ان بعض التقديرات المتوفرة تشير إلى ان نسب الانفاق على البحث العلمي والتطوير في العراق متدنية جدا منذ ثلاثة عقود تقريباً إذ لم تتجاوز ما نسبته(٠,٤%) من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٥ انخفضت في عام ١٩٩٦ إلى(٠,٠٣%) . ويعد الانفاق على التعليم والبحث العلمي في العراق منخفض بالمقارنة مع الدول العربية الاخرى فقد بين التقرير العربي للتنمية المستدامة الصادر عن الامم المتحدة ان العراق يصنف من اقل الدول العربية في هذا الخصوص [٣٦] ، كما في الشكل البياني الاتي:

الشكل (٤) الانفاق على البحث العلمي في بعض الدول العربية

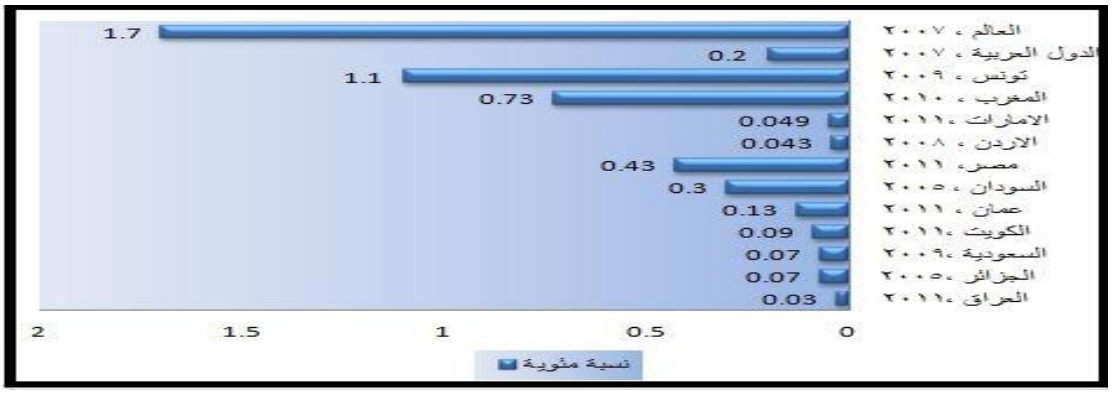

المصدر : اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا (الاسكو) ، التقرير العربي للتنمية المستدامة ، العدد الاول ، مطبوعات الامم المتحدة (الاسكوا)،لبنان–بيروت ، ٢٠١٥، ص١٧١.

المبحث الثالث : مناقشة نتائج الدراسة القياسية وتحليلها

اولاً : توصيف وصياغة نموذج الدراسة :

سبق وان تحدثنا في المباحث السابقة عن العلاقة بين الريع النفطي وبعض مؤشرات التنمية المستدامة من جهة استعراض تلك العلاقة وطبيعة متغيراتها ولأجل تحديد تلك العلاقة كمياً وقياسها من ناحية درجة التأثير واتجاهه لابد لنا من اللجوء إلى الاساليب الاحصائية والرياضية والقياسية لتحديد مقدار ونوع ذلك التأثير ،وكل ذلك لا يكون له معنى اذا لم يستند إلى النظرية الاقتصادية وإلى العلاقة الواقعية التطبيقية التي تربط تلك المتغيرات ، وبناء على ما سبق سنوصف النموذج من خلال معرفة درجة التأثير واتجاهه مابين متغيرات البحث وهي (الريع النفطي ،حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ،نسبة الصادرات إلى الاستيرادات ، البطالة ، حصة الفرد من انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكاربون ،نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي) وسنقوم بترميز المتغيرات وكالاتي :

OR : الريع النفطي متغيراً مستقلاً .

والمتغيرات الاخرى التالية متغيرات تابعة وهي :

- **Per Capita GDP** : حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .
- **X/M** : نسبة الصادرات إلى الاستيرادات .
- **UM** : معدل البطالة .
- **PER CO_2** : حصة الفرد من انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكاربون.

➢ **ED/GDB** : الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

ثانياً : التوقعات المسبقة لإشارات معلمات النماذج المقدرة .

تفترض النظرية الاقتصادية والواقع الفعلي ونتائج الدراسات السابقة ما يأتي :

أ- إن اشارة معلمة **Per Capita GDP** موجبه لأنه كلما زاد الريع النفطي زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

ب- إن اشارة معلمة **X/M** موجبة لأنه كلما زاد الريع النفطي زادت نسبة الصادرات إلى الاستيرادات .

ت- إن اشارة معلمة **UM** سالبة لأنه كلما زاد الريع النفطي انخفضت معدلات البطالة نتيجة استغلال هذا الريع بما يخدم استيعاب القوى العاملة المتعطلة وبالتالي تخفيض معدلاتها.

ث- إن اشارة معلمة **PER CO_2** موجبة لان كلما زاد الريع النفطي فان ذلك يعني زيادة الكميات المنتجة من النفط الخام وبالتالي زيادة انبعاث غاز CO_2 باعتبار النفط احد ابرز مصادر الانبعاث.

ج- إن اشارة معلمة **ED/GDB** موجبه لأنه كلما زاد الريع النفطي زادت نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي.

وتلك اشارات معلمات النتائج المتوقعة الا في حالة ظهور العكس وهنا لابد ان يكون هنالك تبرير أو تفسير لذلك وفقاً لظروف البلد ومعطيات البيانات المتوفرة .

ثالثاً : الاختبارات المسبقة للتقدير .

١- **اختبار استقرارية المتغيرات :**

تم تطبيق اختبار استقرارية المتغيرات المدروسة من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي - فولر الموسع) Dickey- Fuller test for the expanded unit root وبعد تطبيق الاختبار المذكور كانت النتائج كما في الجدول الاتي :

جدول (٥) نتائج اختبار استقرارية المتغيرات المدروسة

المتغير	مستوى المعنوية	قاطع			قاطع واتجاه			بدون قاطع واتجاه		
		t-stat	Critical-stat	النتيجة	t-stat	Critical-stat	النتيجة	t-stat	Critical-stat	النتيجة
OR	%1 %5 %10	-4.207736	-3.670170 -2.963972 -2.621007	مستقرة عند مستوى 1%	-5.334995	-4.296729 -3.568379 -3.218382	مستقرة عند مستوى 1%	-3.359081	-2.644302 -1.952473 -1.610211	مستقرة عند مستوى 1%
P C GDP	%1 %5 %10	-1.798629	-3.670170 -2.963972 -2.621007	غير مستقرة	-3.555600	-4.296729 -3.568379 -3.218382	غير مستقرة	0.070012	-2.644302 -1.952473 -1.610211	غير مستقرة
X/M	%1 %5 %10	-2.998716	-3.670170 -2.963972 -2.621007	غير مستقرة	-3.460847	-4.296729 -3.568379 -3.218382	مستقرة عند مستوى 10%	-0.823620	-2.644302 -1.952473 -1.610211	غير مستقرة
UNM	%1 %5 %10	-2.460199	-3.737853 -2.991878 -2.635542	غير مستقرة	-2.641051	-4.394309 -3.612199 -3.243079	غير مستقرة	-0.490412	-2.664853 -1.955681 -1.608793	غير مستقرة
P C CO_2	%1 %5 %10	-4.590241	-3.679322 -2.967767 -2.622989	مستقرة عند مستوى 1%	-4.712901	-4.309824 -3.574244 -3.221728	مستقرة عند مستوى 1%	-0.462524	-2.644302 -1.952473 -1.610211	غير مستقرة
EDU / GDP	%1 %5 %10	-1.948075	-4.121990 -3.144920 -2.713751	غير مستقرة	-2.561680	-4.992279 -3.875302 -3.388330	غير مستقرة	0.303711	-2.771926 -1.974028 -1.602922	غير مستقرة

المصدر : قدرت النتائج من قبل الباحث بالاعتماد على برنامج EViews 9 .

أذ نلاحظ من خلال الجدول (٥) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات المتمثلة في الريع النفطي (OR) مستقرة حسب الاختبار المذكور عند المستوى سواء بقاطع ام بقاطع واتجاه ام بدون قاطع واتجاه وبمستوى معنوية (١% ، ٥% ، ١٠%) ، ومتوسط نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون (P C CO2) مستقرة عند المستوى وبوجود قاطع وقاطع واتجاه وبمستوى معنوية (١% ، ٥% ، ١٠%) ، كذلك أستقر المتغير المتمثل بنسبة صادرات السلع والخدمات الى واردات السلع والخدمات (X/M) عند المستوى وبوجود قاطع واتجاه عند مستوى معنوية (١٠%) ، بينما أظهرت النتائج أن المتغيرات الاخرى المتمثلة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (P C GD) و البطالة (UNM) ونسبة الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي (EDU/GDP) غير مستقرة عند المستوى لذلك اخذنا لها الفرق الاول كما في الجدول (٣-٢) اللاحق ، إذا اظهرت النتائج أن المتغيرات المذكورة قد استقرت عند الفرق الاول سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه أو بدون قاطع واتجاه عند جميع مستويات المعنوية باستثناء متغير (ED/GDP) الذي استقر بوجود قاطع واتجاه عند مستوى معنوية ١٠%.

٢- اختبار التكامل المشترك (Co-Integration).

جدول (٦) نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات المدروسة

	null hypotheses فرضية العدم	interval hypotheses الفرضية البديلة	statistic value القيمة الاحصائية	critical value القيمة الحرجة
Trace test اختيار الأثر	r = 0	r > 0	97.44094	٥٥,٢٤٥٧٨
	$r \leq 1$	r > 1	48.34313	٣٥,٠١٠٩٠
	$r \leq 2$	r > 2	19.33005	١٨,٣٩٧٧١
	$r \leq 3$	r > 3	4.062860	٣,٨٤١٤٦٦
	$r \leq 4$	r > 4	25.38603	15.49471
	$r \leq 5$	r > 5	5.828373	3.841466
Maximum eigen value test اختبار الامكان الاعظم	r = 0	r > 0	49.09781	٣٠,٨١٥٠٧
	$r \leq 1$	r > 1	29.01308	٢٤,٢٥٢٠٢
	$r \leq 2$	r > 2	15.26719	١٧,١٤٧٦٩
	$r \leq 3$	r > 3	4.062860	٣,٨٤١٤٦٦
	$r \leq 4$	r > 4	19.55766	14.26460
	$r \leq 5$	r > 5	5.828373	3.841466

المصدر : قدرت النتائج من قبل الباحث بالاعتماد على برنامج EViews 9 .

*النتائج معنوية عند مستوى (٥%) .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان نتائج اختبار جوهانسون يوضح ان هنالك اكثر من قيمة للتكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة وذلك حسب اختبار الأثر (Trace test) وذلك يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك (بين أكثر من متغيرين) عند مستوى معنوية (٥%).

اما اختبار القيمة العظمى (Maximum eigen value test) لجوهانسون فقد أظهرت النتائج أن القيمة المحتسبة أقل من القيمة الجدوليه في حالة واحدة فقط وبهذه الحالة سنقبل فرضية العدم وهذا خلاف مابينه اختبار الاثر لذلك سوف نعتمد على اختبار الاثر باعتباره يعكس

بشكل أفضل وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه ونهمل اختبار الامكان الاعظم

رابعاً : تقدير وتحليل نماذج اثر الريع النفطي في بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

تم تقدير خمس نماذج لقياس اثر الريع النفطي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق وهي :

- **Per Capita GDP** = f (**OR**)……1
- **X/M** = f (**OR**) ……2
- **UM** = f (**OR**) ……3
- **PER CO_2** = f (**OR**) ……4
- **ED/GDB** = f (**OR**) ……5

واستعملت صيغ رياضية مختلفة لإجراء التقديرات للنماذج باستخدام برنامج (**minitab14**) مثل (الصيغة الخطية ، الصيغة اللوغارتمية المزدوجة ، الصيغة نصف اللوغارتمية ، والصيغة نصف اللوغارتمية المعكوسة) وتم اختيار الصيغة المثلى لكل من تلك النماذج اعتماداً على جودة اجتيازها للمعايير الاحصائية والقياسية والمنطق الاقتصادي النظري ، وسنتناول نتائج تقدير تلك النماذج وكالاتي:

١- تقدير وتحليل نموذج اثر الريع النفطي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (Per Capita GDP).

اعطت النتائج أن الصيغة اللوغارتمية المزدوجة هي افضل الصيغ الرياضية في التقدير للنموذج وكما يأتي :

$$\text{Log Per Capita GDP} = 2.56 + 0.144 \log OR$$

$$t = (37.67) \quad (8.96)$$

$$S.E = 0.0758 \quad R^2 = 72.2\%$$

$$F = 75.50 \quad D.W = 1.34194$$

وفقاً للاختبارات الاحصائية تشير نتائج النموذج المقدر اعلاه إلى ان معلمات النموذج معنوية عند مستوى (١%) كما ان المعنوية الكلية للنموذج (F-TEST) ايضاً عند مستوى (١%) وكانت القيمة التفسيرية (R^2=72.2%) بمعنى ان حوالي ٧٢% من التغير في المتغير التابع (حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) يعزى إلى الريع النفطي وأن ٢٨ % من

التغيرات تعزى إلى متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج أو تعزى إلى متغيرات عشوائية ، أما الخطأ المعياري فكان قليل جداً ، وبذلك فأن المعايير الاحصائية تؤكد جودة التقدير وتعزز الثقة بالنموذج المقدر .

اما الاختبارات القياسية ، فبما أن النموذج انحدار بسيط فأنه عادة ما يخلو من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinerity) ،اما اختبار مشكلة الارتباط الذاتي مابين المتبقيات العشوائية (Autocorrelation) فمن خلال اختبار دوربن- واتسن تبين أن القيمة المحسوبة (D.W = 1.342) في حين أن القيم الحرجة الكبرى والصغرى كانت : (DU=1.48 , DL=1.34) وبذلك فأن هذه القيمة تقع في منطقة عدم الحسم ،مما يشير اجمالاً إلى عدم تأثير تلك المشكلة على النموذج المقدر ، اما مشكلة عدم ثبات تجانس التباين (Hetroscadasticity) فيمكن الاستدلال عليها من خلال الشكل التالي رقم (٥) من خلال انتشار البواقي عشوائياً إذ يظهر الشكل عدم وجود مؤثر لتلك المشكلة على التقدير.

اما التحليل الاقتصادي لذلك النموذج فيشير إلى أن حجم وإشارة معلمة اثر الريع النفطي (OR) على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (**Per Capita GDP**) تتوافق مع المنطق والنظرية الاقتصادية أذ ان تغير مقداره (١%) في الريع النفطي يؤدي إلى تغير مقداره (٠,١٤٤%) في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق وخلال المدة المدروسة (١٩٨٥-٢٠١٥) .

شكل (٥) تحليل البواقي لأثر الريع النفطي في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

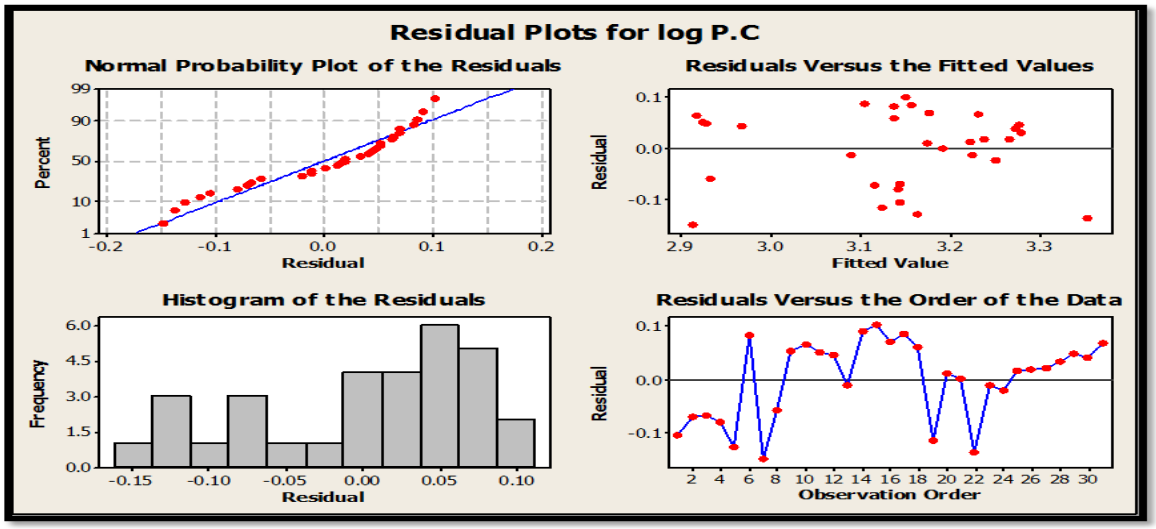

المصدر : الشكل من نتائج النموذج المقدر بأستخدام برنامج **minitab14**.

٢- **تقدير وتحليل نموذج اثر الريع النفطي في نسبة الصادرات إلى الاستيرادات (X/M).**

كذلك كانت الصيغة اللوغارتمية المزدوجة هي أفضل الصيغ الرياضية للنموذج المقدر اعلاه وفقاً للمعايير الاحصائية والقياسية والنظرية الاقتصادية وأعطت النتائج الاتية :

$$\text{Log } X/M = 1.45 + 0.145 \log OR$$
$$t = (11.26) \quad (4.62)$$
$$S.E = 0.143541 \quad R^2 = 42.4\%$$
$$F = 21.38 \quad D.W = 1.758$$

من خلال التقدير اعلاه ووفقاً للاختبارات الاحصائية كانت معنوية معلمات النموذج من خلال اختبار (**t-test**) عند مستوى (١%) والمعنوية الكلية للنموذج من خلال اختبار(**f-test**) عند مستوى (١%) ، أما قيمة معامل التحديد الذي يقيس القوة التفسيرية فقد كانت(R^2=42.4%) بمعنى بنفس مقدار هذه النسبة يفسر المتغير المستقل التغييرات في المتغير التابع وأن اقل من (٥٨%) من تغيرات الحاصلة في المتغير التابع (**X/M**) لا تعزى إلى تغيرات الريع النفطي (OR) وانما تعود إلى متغيرات لم تدخل النموذج المقدر أو قد تعزى إلى عوامل عشوائية ، وبلغت قيمة الخطأ القياسي للتقدير(**S.E = 0.143541**) وهي نسبة منخفضة نسبياً كذلك اشارت الاختبارات القياسية انه لا وجود إلى مشكلة الارتباط الذاتي كما يشير اختبار دوربن – واتسون إلى ذلك ،اذا كانت القيمة المحسوبة (D.W =1.758) والقيم الحرجة (du=1.49 , dl=1.35) وكانت (du< 1.758 <4-du) ، كذلك لا وجود لمشكلة عدم ثبات تجانس التباين كما يشير شكل انتشار البواقي العشوائية في الشكل (٦) التالي .

ومن ناحية التفسير الاقتصادي كانت حجم وإشارة معلمة الريع النفطي (OR) تتوافق مع المنطق الاقتصادي من جهة تأثيرها على نسبة الصادرات إلى الاستيرادات ، إذ ان تغير مقداره ١% في (OR) يؤدي إلى تغير مقداره ٠,١٤٥ % في (**X/M**) وهذا يتفق كما اسلفنا مع المنطق إذ ان زيادة نسبة الصادرات إلى

الاستيرادات ترتبط ايجاباً بتغيرات الريع النفطي والذي يعد المورد الاساسي لتغطية احتياجات العراق من الاستيرادات اعتماداً على الصادرات النفطية .

شكل (٦) تحليل البواقي لأثر الريع في نسبة الصادرات إلى الاستيرادات

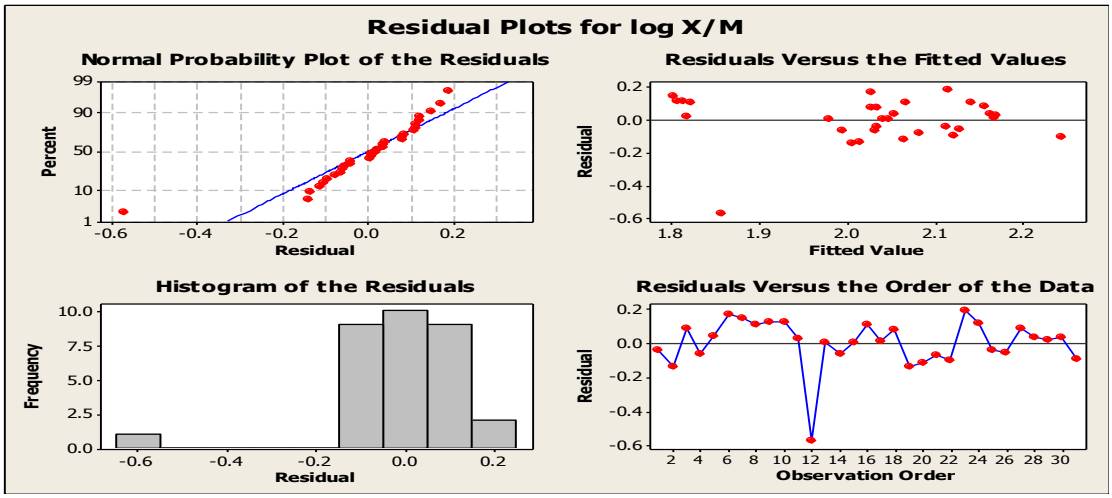

المصدر : الشكل من نتائج النموذج المقدر باستخدام برنامج Minitab 14.

٣- **تقدير وتحليل نموذج اثر الريع النفطي في نسبة الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي (ED/GDB).**

كانت نتائج التقدير تشير إلى ان الصيغة اللوغارتمية المزدوجة هي ايضاً افضل صيغة رياضية لتقدير النموذج استناداً إلى المعايير الاحصائية والقياسية والاقتصادية ، وأعطت النتائج التالية :

$$\log ED/GDB = -2.01 + 0.417 \log OR$$

$$t = (-2.48) \quad (2.42)$$

$$S.E = 0.23097 \qquad R^2 = 35\ \%$$

$$F = 5.88 \qquad D.W = 1.294$$

تشير الاختبارات الاحصائية إلى أن معلمات النموذج المقدر سواء للثابت أو معلمة (OR) عند مستوى معنوية (٥%) وأن قيمة معامل التحديد بلغت (R^2 = 35 %) بمعنى ان ٣٥% من التغير في نسبة الانفاق على التعليم العالي من GDP تعود للريع النفطي وأن ٦٥ % من التغيرات تعود إلى متغيرات اخرى لم تدخل في توصيف النموذج أو تعود إلى عوامل عشوائية ، أما المعنوية الكلية للنموذج وحسب أختبار (f-test) فكانت عند مستوى (٥%) ايضا ،اما الخطأ المعياري للتقدير فبلغ (S.E = 0.23097) .

وبخصوص نتائج الاختبارات القياسية كان اختبار دوربن- واتسن (D.W = 1.294) في منطقة عدم الحسم كون (du < 1.294 < 4-du) وأن القيم الحرجة الصغرى والكبرى كانت (dl= 1.08 , du=1.36) ،وهذه النتيجة لا تؤشر ظهور مشكلة الارتباط الذاتي على النموذج المقدر ، كذلك يشير شكل أنتشار البواقي أن هنالك تجانسا للبواقي في النموذج المقدر ،مما لا يظهر مشكلة عدم ثبات تجانس التباين في التقدير .

وبالنسبة للتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر ،فبما أن معلمة الثابت سالبة (-2.48) فأن هذا يعني عدم وجود للإنفاق على التعليم العالي اصلاً بدون الريع النفطي وفقاً لظروف العراق ، أما معلمة أثر الريع النفطي فتشير إلى ان تغير مقداره ١% في الريع يؤدي إلى تغير مقداره ٠,٤١٤% في نسبة الانفاق على التعليم من GDP وهي قيمة موجبة تتوافق مع المنطق والفروض المسبقة للبحث من جهة القيمة واتجاه التأثير .

شكل (٧) تحليل البواقي لآثر الريع النفطي في نسبة الانفاق على التعليم من GDP

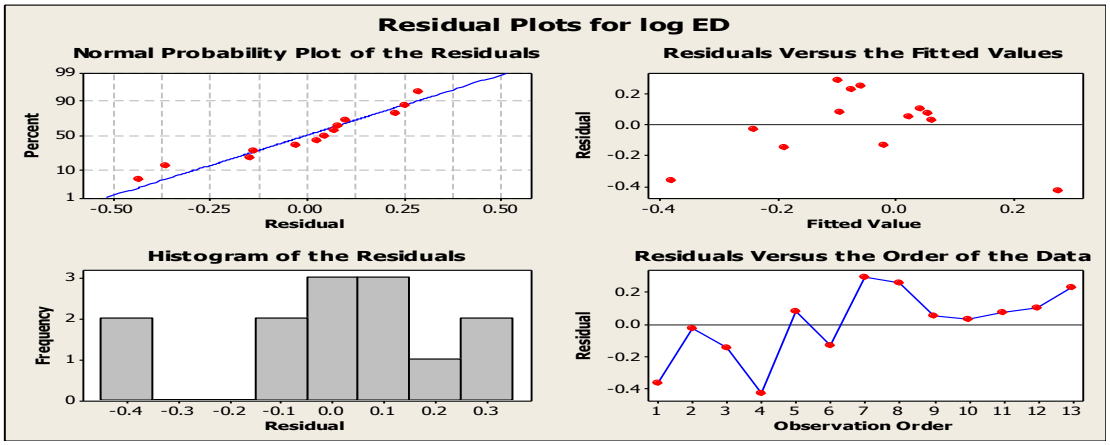

المصدر : الشكل من نتائج النموذج المقدر باستخدام برنامج Minitab 14.

٤- **تقدير وتحليل نموذج اثر الريع النفطي في معدل البطالة (UM).**

تم تقدير هذا النموذج بأربع صيغ رياضية هي (الصيغة الخطية والصيغة اللوغارتمية المزدوجة ونصف اللوغارتمية ونصف اللوغارتمية المعكوسة) الا ان جميع هذه الصيغ لم تكن بالمستوى المطلوب من ناحية جودة التقدير استناداً إلى المعايير الاحصائية والقياسية ولكن تم اختيار الصيغة التي تعطي اعلى مستوى من قيم الاختبارات بالرغم من كونها لا تمثل جودة التقدير وكان الاختيار على الصيغة اللوغارتمية المزدوجة وأعطت النتائج التالية :

$$\text{Log UM} = 1.32 - 0.0202 \log OR$$
$$t = (22.21) \quad (-1.40)$$
$$S.E = 0.065673 \qquad R^2 = 7.9\ \%$$
$$F = 1.97 \qquad D.W = 0.8492$$

تشير نتائج التقدير اعلاه ووفقاً للاختبارات الإحصائية إلى أن معلمة الثابت معنوية عند مستوى (١%) في حين لم تثبت معنوية معلمة الريع النفطي ،وكذلك المعنوية الكلية للنموذج أذ لم تصل إلى مستوى مقبول احصائياً ،وكذلك فأن (R^2=8%) وهي نسبة ضعيفة جداً للتقدير مما لا يعول على التقدير في التفسير والاستنتاج واتخاذ القرار ،وكذلك كانت الاختبارات القياسية هي الاخرى لم تعطِ للنموذج مستوى الاجتياز أذ انه يعاني من عدم الحسم في مشكلة الارتباط الذاتي كما يشير اختبار دوربن – واتسن (D.W = 0.849) وكذلك اختبار عدم ثبات تجانس التباين ،وخلاصة القول لا يمكن الاعتماد على التقدير في دقة القياس أو التنبؤ للاسباب اعلاه ، بالرغم من اتفاق اتجاه وإشارة المتغير وحجمها نسبياً مع المنطق النظري ، وقد يعود ذلك إلى عدم دقة بيانات في العراق كما تحدثنا عن ذلك في الفصل الثاني أذ تختلف الاحصاءات الرسمية عن الاحصاءات الواقعية ناهيك عن عشوائية التوظيف ومكافحة البطالة وعدم وجود إستراتيجية طويلة المدى لمعالجة تلك المشكلة الاجتماعية والاقتصادية معاً ،لذلك كانت النتائج دون مستوى الاعتماد المطلوب في رسم سياسة مستقبلية في هذا الجانب .

شكل (٨) تحليل البواقي لأثر الريع النفطي في معدل البطالة

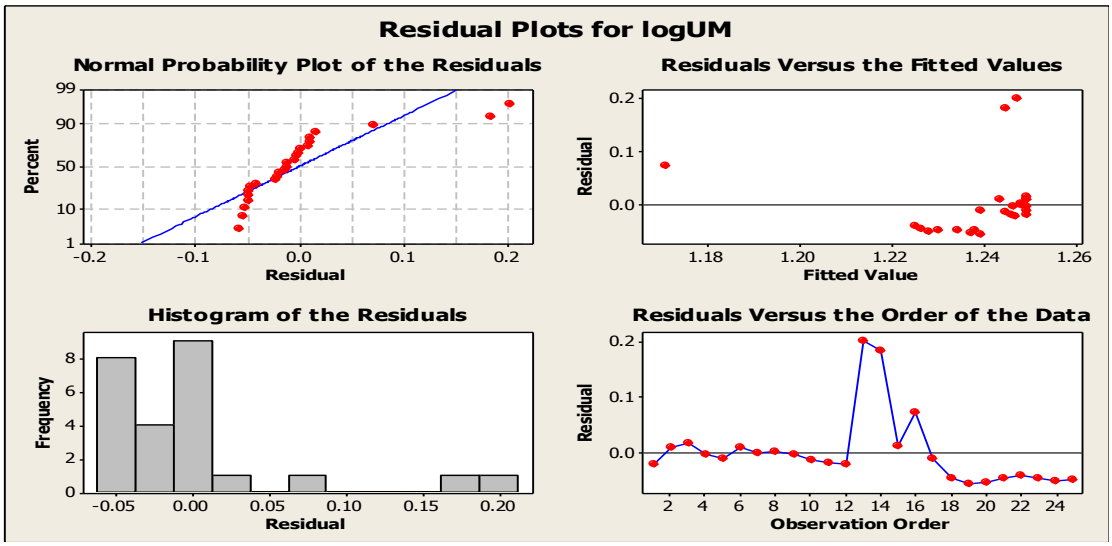

المصدر : الشكل من نتائج النموذج المقدر باستخدام برنامج Minitab 14.

٥- **تقدير وتحليل نموذج اثر الريع النفطي في حصة الفرد من انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون ($PER\ CO_2$).**

كانت نتائج تقدير هذا النموذج لا تختلف كثيراً عن نتائج النموذج السابق إذ بالرغم من تقديرنا بأربع صيغ رياضية ايضاً الا ان جميعها لم تفِ بالشروط المطلوبة من جهة اجتيازها للاختبارات الاحصائية والقياسية ،وبالرغم من ذلك اخترنا الصيغة الخطية باعتبارها تعطي اعلى قيم لتلك الاختبارات ،الا انه لم يعول عليها في التحليل والتنبؤ للأسباب المذكورة انفاً وأعطت النتائج الاتية :

$$per\ co2 = 3.43 + 0.000002\ OR$$
$$t = (27.16) \quad (0.98)$$
$$S.E = 0.603694 \quad R^2 = 3.2\ \%$$
$$F = 0.95 \quad D.W = 1.1588$$

من الاختبارات الاحصائية نستنتج أن معنوية المقطع كانت بمستوى (١%) ،ألا أن معنوية المتغير المستقل الاساسي (OR) لم تتحقق عند أي مستوى معنوية مقبول ،كذلك لم تتحقق المعنوية الكلية للنموذج من خلال اختبار (f-test) ،ولذلك كانت القوة التفسيرية لـ (R^2) معامل التحديد ضعيفة جداً ،لا يمكن اعتمادها في التفسير ،أما الاختبارات القياسية فكانت قيمة

(D.W = 1.1588) في منطقة الحسم الا أنه شكل انتشار البواقي لا يشير إلى عدم تجانس التباين . كذلك كانت قيمة معلمة (OR) ضعيفة جداً هي الاخرى وتقترب للصفر من جهة درجة التأثير بالرغم من اتفاق الاشارة مع الواقع ،كل ذلك لا يمكن ان يعول على هذا النموذج في قياس تأثير الريع النفطي في حصة الفرد من أنبعاث غاز CO_2 . وقد يعود ذلك ايضا إلى عدم دقة البيانات حول أثار غاز ثاني اوكسيد الكاربون نتيجة الريع النفطي المتأتي من زيادة انتاج النفط والذي يفترض أن يرافقها زيادة ملحوظة في انبعاث غاز CO_2 ، الا أن النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب الذي يمكن من خلاله التعرف على العلاقة بين المتغيرين بدقة .

شكل (٩) تحليل البواقي لأثر الريع النفطي في حصة الفرد من انبعاث غاز CO_2

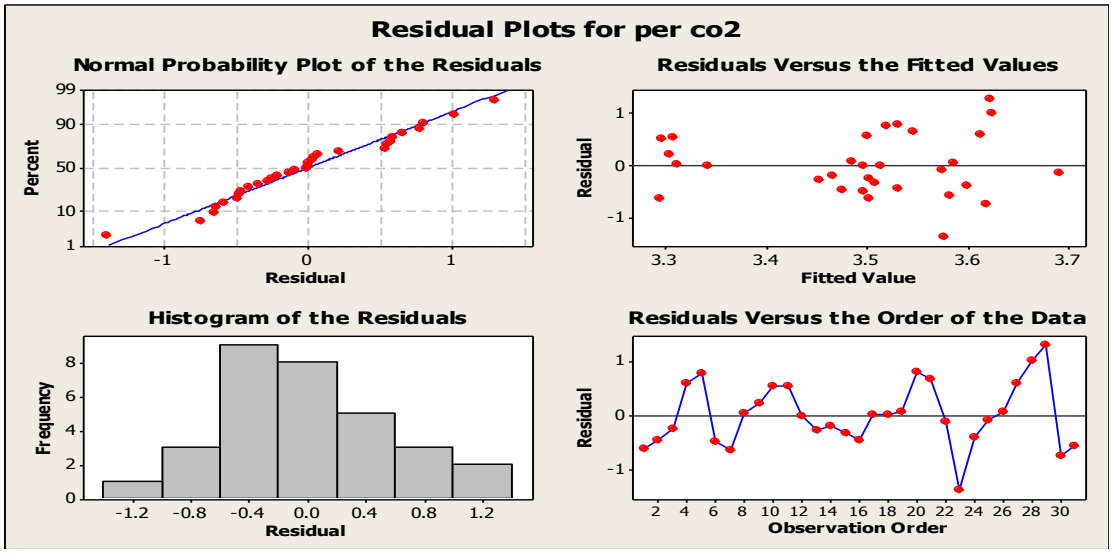

المصدر : الشكل من نتائج النموذج المقدر باستخدام برنامج Minitab 14.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات:

أ- اوضح البحث ان هنالك تناقض في مسيرة العراق التنموية ، إذ افضت العوائد الخيالية التي حصل عليها البلد طيلة مدة الدراسة من خلال تصدير النفط الخام إلى حالة من التخلف والشلل في الاقتصاد ، بدلاً من ان تسهم تلك العوائد في تعبيد الطريق لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، ويمكن القول باختصار شديد أن السبب الرئيسي كان سوء استغلال الموارد ، فلم يتمكن العراق من استغلال هذه الثروة التي أنعم الله تعالى عليه بها في بناء قاعدة متينة تمول عملية التنمية ،

وتحقق عملية الاستقرار ، فبقيت التنمية مرهونة بالعوائد النفطية وتقلباتها المستمرة.

ب- بين البحث وفي اكثر من موضع ، ان الاقتصاد العراقي عانى ومازال يعاني من ظروف غير طبيعية وضعته بها السياسات الخاطئة وسوء الإدارة التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة لأكثر من اربعة عقود خلت ، فانعكست اثارها سلباً على جميع جوانب الحياة فدمرت البنى التحتية واستنزفت الموارد وأصابت موجة التخلف جميع قطاعاته الرئيسة ولا سيما الصحة والتعليم ، فادى ذلك إلى تراجع مؤشرات التنمية المستدامة وتذبذب مستوياتها .

ت- على الرغم من تضمين هدف تنويع الاقتصاد العراقي في اغلب الخطط التنموية الا أن هذا الهدف بقي مجرد شعار فارغ استعملته الحكومات المتعاقبة في الترويج لنفسها من دون تحقيقه ، إذ انخفضت نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الحيوية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ولا سيما قطاعي الصناعة والزراعة اللذان يشكلان عصب الاقتصاد والركيزة الاساسية لتحقيق تنمية مستدامة.

ث- تبين من خلال الدراسة ان الحالة الريعية التي اصبحت نمطاً للحياة في المجتمع العراقي تلازمت مع تسلط الحكومات وانعدام اسس الديمقراطية ونشوء الاحزاب التي تعتاش على هذه الحالة ، فانعكست اثارها على الخطط والسياسات التي انتهجتها الحكومات وبرامجها المختلفة لاستغلال الثروة النفطية .

ج- أن فكرة التنمية المستدامة على الرغم من تحقيق العالم لأشواط متقدمة في اتجاه تحقيق اهدافها الا أنها مازالت حديثة العهد في المجتمع العراقي ولم يدرك معظم العراقيين اهميتها ، لذلك لاقت العديد من المشاكل والمعوقات في طريق تطبيقها .

ح- تأثير العوائد النفطية على معدل التبادل الداخلي اذ نلاحظ ارتفاع المعدل في بداية مدة الدراسة ونهايتها وانخفاضه خلال فترة الحصار(١٩٩٠-١٩٩٧) اي الفترة التي شهدت توقف تصدير النفط وانعدام عوائده ، مما يعكس بما لا يقبل الشك ان اعراض المرض الهولندي تظهر مع زيادة عوائد النفط وتختفي مع تراجع هذه العوائد.

خ- تبين من خلال التحليل أن البيئة العراقية تتعرض لنسب تلوث عالية اذ كان مؤشر متوسط نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون من اضعف مؤشرات التنمية المستدامة في العراق .

د- من خلال التحليل القياسي يلاحظ أنه :

أ- بعد تطبيق اختبار(ديكي فوللر الموسع) باعتباره اكثر دقة في الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية تبين أن متغيرات الدراسة المتمثلة بـ (الريع النفطي ، متوسط نصيب الفرد

من انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكاربون ، نسبة صادرات السلع والخدمات الى وارداتها) اظهرت استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى ، فيما استقرت المتغيرات الاخرى المتمثلة بـ(متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، البطالة ، نسبة الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي) بعد أخذ الفرق الاول لها ، وهذا يعني أن المتغيرات المستخدمة في النموذج تتجه لعلاقات توازنية طويلة الاجل وهذا ما أكده اختبار التكامل المشترك لجوهانسن – جسليوس أذ تبين من خلال اختبار الاثر أن هنالك اكثر من قيمة للتكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة .

ب- عند قياس أثر المتغير المستقل OR على جميع المتغيرات التابعة أثبتت نتائج النماذج المقدرة أن هنالك اثر موجب على الرغم من انه كان متذبذب ، ماعدا متغيرات البطالة ونصيب الفرد من انبعاث غاز CO2 أذ تم تقدير نموذج أثر الريع النفطي على معدل البطالة بأربعة صيغ الا ان جميع هذه الصيغ لم تكن بالمستوى المطلوب من ناحية جودة التقدير إذ كان في أفضل الصيغ (R^2=8%) وهي نسبة ضعيفة جداً للتقدير مما لا يعول على التقدير في التفسير والاستنتاج واتخاذ القرار ،وكذلك كانت الاختبارات القياسية هي الاخرى لم تعطِ للنموذج مستوى الاجتياز، بالرغم من اتفاق اتجاه وإشارة المتغير وحجمها نسبياً مع المنطق النظري ، ويعود ذلك إلى عدم دقة بيانات في العراق أذ تختلف الاحصاءات الرسمية عن الاحصاءات الواقعية ناهيك عن عشوائية التوظيف ومكافحة البطالة وعدم وجود إستراتيجية طويلة المدى لمعالجة تلك المشكلة الاجتماعية والاقتصادية معاً ،لذلك كانت النتائج دون مستوى الاعتماد المطلوب في رسم سياسة مستقبلية في هذا الجانب ، وكذلك في تقدير نموذج أثر الريع النفطي على مؤشر متوسط نصيب الفرد من انبعاث غاز CO2 جميع الصيغ لم تفِ بالشروط المطلوبة و كانت القوة التفسيرية لـ (R^2) معامل التحديد ضعيفة جداً ،لا يمكن اعتمادها في التفسير ويعود السبب في ذلك ايضا إلى عدم دقة البيانات حول أثار غاز ثاني اوكسيد الكاربون نتيجة الريع النفطي المتأتي من زيادة انتاج النفط والذي يفترض أن يرافقها زيادة ملحوظة في انبعاث غاز CO_2 ، الا أن النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب الذي يمكن من خلاله التعرف على العلاقة بين المتغيرين بدقة .

ثانياً : التوصيات

أ- ضرورة انتهاج خطط استراتيجية بعيدة المدى واضحة الاهداف ضمن توقيتات زمنية محددة ، تتولى عملية رسمها ومتابعة تنفيذها السلطة السياسية في البلد لغرض ايجاد الحلول والمعالجات للأوضاع الاقتصادية واستغلال

ايرادات الريع النفطي في تمويل الانشطة الاستثمارية التي تسهم في تنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات المختلفة بما فيها القطاع النفطي ، مع التركيز على ضرورة ان تكون هذه الخطط مستقرة لا تتغير مع تبدل الحكومات .

ب- العمل على تحسين واقع مؤشرات التنمية المستدامة في البلد والحد من تدهورها ، من خلال دعم وتنمية القدرات الانتاجية والعناصر المعرفية التي تعد اساس تحقيق كل تطور اقتصادي وتخصيص النسبة الاكبر من عوائد النفط لغرض بناء قاعدة اقتصادية زراعية صناعية متنوعة تكون حجر الاساس لتفعيل التنمية المستدامة وتوفير احتياجات الاجيال الحالية و ضمان استفادة الاجيال المستقبلية من الثروة النفطية .مع الاخذ بنظر الاعتبار أن العمليات الاساسية لتطوير وتنمية القطاعات الانتاجية المختلفة هي ثلاث عمليات : التطور التقني ، تراكم رأس المال ، التغيير الهيكلي لواقع الاقتصاد العراقي .

ت- ينبغي العمل على ازاحة العناصر غير المهنية و قليلة الكفاءة من عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي وتشكيل مجلس اقتصادي يهتم بشؤون التنمية مشابه لفكرة مجلس الاعمار يتم تنظيم عمله من خلال قانون خاص يشرعه مجلس النواب يضم مجموعة من الاكاديمين والمتخصصين والتي تشهد لهم تجاربهم السابقة بالكفاءة والنزاهة والإخلاص ، وتخصص ميزانية خاصة لهذا المجلس مستقلة عن ميزانية الدولة تودع بها نسبة من ايرادات النفط لغرض استخدامها في مشاريع تنموية مختلفة من شانها معالجة اختلال هيكل الاقتصاد العراقي وتنويعه .

ث- من الركائز الاساسية الاخرى لتحقيق أي تنمية مستدامة هي توفر الشفافية والتعاون وبناء مؤسسات تقوم على اساس احترام القضاء وتنظم علاقتها مع الشعب ضمن قوانين ثابتة لا يتعدى عليها ،فأساس تحقيق أي تطور اقتصادي مستدام هو توفر مؤسسات راسخة خالية من الفساد تمتلك سمعة طيبة لدى المجتمع.

ج-تفعيل دور وسائل الاعلام والمنظمات المختلفة للتعريف بأهمية التنمية المستدامة وأهدافها ، بالحفاظ على البيئة ومنع استنزاف الموارد الطبيعية والاقتصادية .

ح-اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لوضع حد للتلوث البيئي المتزايد من خلال وضع الاعتبارات البيئية عند التفكير والتخطيط لإعادة الاعمار والبناء والتوسع في كل القطاعات الاقتصادية كالإنتاج النفطي وغيره من الصناعات الثقيلة كالصناعات البتروكيمياوية وصناعة الاسمنت الذي يمتلك العراق ميزة نسبية في انتاجه ، وان تؤدي وزارة البيئة دورها الفعلي في نشر الوعي البيئي وأتخاذ الاجراءات التي

من شأنها المحافظة على البيئة وتقليل نسب التلوث .

خ-ضرورة اتخاذ خطوات جادة في مجال تنويع الاقتصاد العراقي لأن الاساس القوي للنمو الاقتصادي في بلد ريعي يتميز بوفرة موارده الطبيعية يتطلب اقتصاد متنوع يوفر له الحماية من تداعيات المرض الهولندي ، وهذا الامر يتطلب اعادة تشكيل مؤسسات اعمال حكومية قابلة للاستمرار وتشجيع المصدرين العراقيين الجدد. ان هذا الامر يتطلب وقتاً طويلاً وموارد كبيرة لكنه يضمن في المدى الطويل توفير فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي على نمط اكثر استقراراً .

د- يجب ايلاء القطاع الصحي المزيد من الاهتمام بهدف رفع مستواه الامر الذي سيسهم في تحسين المستوى الصحي العام ومن ثم إدارة التنمية البشرية المتراجعة اساساً في العراق .

ذ- اهمية ترشيد عملية الانفاق العام وتعزيز الاستدامة المالية من خلال ايجاد معالجات جذرية تسهم في تعزيز ذلك ،وهذا يتم من خلال استغلال الموارد المالية للبلد بإنشاء صندوق سيادي يسهم في تقليل سيطرة الحكومات على مصادر الايرادات العامة .

الهوامش

(١)إبراهيم كبه ، دراسات في التأريخ الاقتصادي والفكر الاقتصادي ،ج ١،ط١، بغداد ، مكتبة العاني ،١٩٧٣، ص ٢١٣.

(٢)جون كينث جالبرث ، تأريخ الفكر الاقتصادي . الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ٢٠٠٠، ص ٩

(٣)ابراهيم كبة ، مصدر سابق، ص ١٣٩.

(٤)عدنان عباس علي ، تاريخ الفكر الأقتصادي ، ج١ ، مطبعة عصام ، بغداد،١٩٧٩،ص ١٣٨.

(٥)عدنان عباس ، مصدر سابق، ص ١٣٩

(٦)فرحان محمد حسن الذبحاوي ، اتجاهات السياسة المالية في الدول الريعية وضرورات التغيير(العراق أنموذجاً) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ ص٢٢.

(٧)ادم سمث ، ثروة الامم ، ترجمة حسني زينة ، ط١ ، بيروت ٢٠٠٧،ص ٢١٤.

(٨)وسام ملاك ، تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية الى الكلاسيكية ،ج١ط١ ، دار المنهل اللبناني ، ٢٠١١،ص١٦٠.

(٩)عدنان عباس علي ، مصدر سابق ، ص٢٩٢

(١٠)فرحان حسن الذبحاوي مصدر سابق ،ص ٢٤

(١١)محمد نبيل الميتمي ، الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية ، الحوار المتمدن العدد ٣٦٣٧ ، ٢٠١٢.، ص٥. متاح على الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295122ص ٥

(١٢)صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق ، مؤسسة فريدريش ايبرت مكتب الاردن والعراق . بغداد ٢٠١٣، ص ٤

(١٣) عدنان الجنابي ، الخلاص من الدولة الريعية ، ط١ ، دراسات عراقية ، بغداد بيروت اربيل ، ٢٠١٦، ص١٣.

(١٤)لهيب عطا عبد الوهاب ، مستجدات خطة الطاقة الامريكية وأثارها المحتملة على الاقطار الاعضاء ، مجلة النفط والتعاون العربي ، م ٣١ ع ١١٢ ،الكويت ٢٠٠٥ ، ص ٦٩.

(١٥)مصطفى رفيق عبد الرزاق ، السياسة النفطية وادارة الريع في الامارات العربية المتحدة مع اشارة خاصة الى العراق ،رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ٢٠١٣، ص ٣٤.

(١٦)صالح ياسر ، مصدر سابق ،ص ٤.

(١٧) عبد الله حسون وآخرون ، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد ، مجلة ديالى ، العدد ٦٧ ، ٢٠١٥، ص٣٣٩.

(١٨) يوسف دولاب يوسف ، دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة تحليلية مقارنة للموازنة العامة العراقية) ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٢ ، بغداد ، ٢٠١٥،ص١٠.

(١٩) عبد الله حسون واخرون ، مصدر سابق ، ص٣٣٩.

(٢٠) زكريا مطلك الدوري و ابو بكر احمد ابو سالم ، ثقافة الريادة في ظل التنمية المستدامة (دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية) ، مجلة ديالى ، العدد ٥٨ ، ٢٠١٣ ،ص٢٩٥

(٢١) رواء زكي يونس الطويل ، الامن الاقتصادي العربي والتنمية ، مركز الدراسات الاقليمية ،العدد١٦، ٢٠٠٩

(٢٢) امنه حسين صبري علي ، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة –طرق القياس والتقييم ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٣٢ ، بغداد ، ٢٠١٥، ص١٢٢.

(٢٣) مجيد احمد ابراهيم ، الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة تكريت للحقوق السنة ٨ المجلد ٤ العدد ٢٩ ، ٢٠١٦،ص٣٥٢.

(٢٤) خولة حسين حمدان ، دور التدقيق البيئي في التنمية المستدامة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ،٢٠١٤ ،ص٤١٦

(٢٥)علي عبد الله احمد ، ، واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد ١٤ العدد ١٠ ، ٢٠٠٧،، ص٢٩٦.

(٢٦) سحر قدوري عباس ، توظيف الادارة البيئية في الوصول الى التنمية المستدامة (العراق انموذجاً) مجلة كلية التراث الجامعة العدد الخامس ، ٢٠٠٩، ص٧٦

(٢٧)عبد الحسين العنبكي ، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية خيارات الانطلاق ، مطبعة الساقي ،ط١، العراق ٢٠١٢، ص٤٥ .

(٢٨)opec,annual,statistical,bulletin,2016,p22.

(٢٩) حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي ، ط١،بغداد ، ٢٠١٣، ص٧٧.

(٣٠) اونر اوزلو ، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي ،ترجمة مركز العراق للابحاث ،ط١،دار الحوراء للطباعة والنشر ،العراق ، ٢٠٠٦. ص ٣٩-٤٠.

(٣١) اسامه علي كاظم السعيدي ، ، تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢، ص١١٥.

(٣٢) ناظم عبدالله عبد المحمدي و عبد الله احمد نصيف المحمدي ، تحليل احصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٢) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني ، المجلد ٦ العدد ١٢ ،٢٠١٦ ،ص ٢٢٧.

(٣٣) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠١١) ، كانون الاول ٢٠١٢ ، ص ١٠.

(٣٤)وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣) ، ايلول ٢٠١٤ ، ص ١٢.

(٣٥) خالد مطر مشاري ، الكلف البئية للنشاط النفطي في العراق ، الحوار المتمدن العدد ٣٤٤٨ ، ٢٠١١ .

(٣٦)اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا (الاسكو) ، التقرير العربي للتنمية المستدامة ، العدد الاول ، مطبوعات الامم المتحدة (الاسكوا)،لبنان-بيروت ، ٢٠١٥، ص١٧١.

المصادر

١- ابراهيم كبه ، دراسات في التأريخ الاقتصادي والفكر الاقتصادي ،ج ١،ط١، بغداد ، مكتبة العاني ،١٩٧٣.

٢- ادم سمث ، ثروة الامم ، ترجمة حسني زينة ، ط١ ، بيروت ٢٠٠٧.

٣- اسامه علي كاظم السعيدي ، ، تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢.

٤- امنه حسين صبري علي ، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة –طرق القياس والتقييم ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٣٢ ، بغداد ، ٢٠١٥.

٥- اميرة خلف لفتة ، الادارة البينية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مع اشارة إلى واقع التنمية المستدامة في العراق ، مجلة الهندسة والتكنولوجيا ، المجلد ٣٤ ، الجزء (A) العدد ٤،بغداد ، ٢٠١٦ .

٦- اونر اوزلو ، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي ،ترجمة مركز العراق للابحاث ،ط١،دار الحوراء للطباعة والنشر ،العراق ، ٢٠٠٦.

٧- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة.

٨- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة

٩- جون كينث جالبرث ، تأريخ الفكر الاقتصادي . الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ٢٠٠٠.

١٠- حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي ، ط١،بغداد ، ٢٠١٣.

١١- خالد مطر مشاري ، الكلف البئية للنشاط النفطي في العراق ، الحوار المتمدن العدد ٣٤٤٨ ، ٢٠١١ .

١٢- خولة حسين حمدان ، دور التدقيق البيئي في التنمية المستدامة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ،٢٠١٤ .

١٣- رواء زكي يونس الطويل ، الامن الاقتصادي العربي والتنمية ، مركز الدراسات الاقليمية ،العدد١٦، ٢٠٠٩.

١٤- زكريا مطلك الدوري و ابو بكر احمد ابو سالم ، ثقافة الريادة في ظل التنمية المستدامة (دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية) ، مجلة ديالى ، العدد ٥٨ ، ٢٠١٣ .

١٥- سحر قدوري عباس ، توظيف الادارة البيئية في الوصول الى التنمية المستدامة (العراق انموذجاً) مجلة كلية التراث الجامعة العدد الخامس ، ٢٠٠٩.

١٦- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق ، مؤسسة فريدريش ايبرت مكتب الاردن والعراق . بغداد ٢٠١٣.

١٧- عبد الحسين العنبكي ، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية خيارات الانطلاق ، مطبعة الساقي ،ط١، العراق ٢٠١٢.

١٨- عبد الله حسون وآخرون ، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد ، مجلة ديالى ، العدد ٦٧ ، ٢٠١٥.

١٩- عدنان الجنابي ، الخلاص من الدولة الريعية ، ط١ ، دراسات عراقية ، بغداد بيروت اربيل ، ٢٠١٦ .

٢٠- عدنان عباس علي ، تاريخ الفكر الأقتصادي ، ج١ ، مطبعة عصام ، بغداد،١٩٧٩ .

٢١- عدنان مناتي صالح ، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ، بغداد ، ٢٠١٤.

٢٢- علي عبد الله احمد ، واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد ١٤ العدد ١٠ ، ٢٠٠٧.

٢٣- فرحان محمد حسن الذبحاوي ، اتجاهات السياسة المالية في الدول الريعية وضرورات التغيير(العراق أنموذجاً) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ .

٢٤- اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا (الاسكو) ، التقرير العربي للتنمية المستدامة ، العدد الاول ، مطبوعات الامم المتحدة (الاسكوا)،لبنان- بيروت ، ٢٠١٥.

٢٥- لهيب عطا عبد الوهاب ، مستجدات خطة الطاقة الامريكية وأثارها المحتملة على الاقطار الاعضاء ، مجلة النفط والتعاون العربي ، م ٣١ ع ١١٢ ،الكويت ، ٢٠٠٥ .

٢٦- مجيد احمد ابراهيم ، الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة تكريت للحقوق السنة ٨ المجلد ٤ العدد ٢٩ ، ٢٠١٦.

٢٧- محمد غربي ، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة ، ط١، ابن النديم للنشر والتوزيع (الجزائر)،دار الروافد الثقافية (لبنان- بيروت)، ٢٠١٤.

٢٨- محمد نبيل الميتمي ، الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية ، الحوار المتمدن العدد ٣٦٣٧ ، ٢٠١٢.، ص٥. متاح على الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295122

٢٩- مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، ط١،دار وائل للنشر ، عمان، ٢٠٠٨ .

٣٠- مصطفى رفيق عبد الرزاق ، السياسة النفطية وادارة الريع في الامارات العربية المتحدة مع اشارة خاصة الى العراق ،رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ٢٠١٣.

٣١- مهدي سهر غيلان واخرون ، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد ٣٢٢ الاصدار ١ ،٢٠٠٩ .

٣٢- موقع البنك الدولي على الانترنت على الرابط : https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.co2E.KT.

٣٣- ناظم عبدالله عبد المحمدي و عبد الله احمد نصيف المحمدي ، تحليل احصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٢) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني ، المجلد ٦ العدد ١٢ ،٢٠١٦ .

٣٤- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣) ، ايلول ٢٠١٤ .

٣٥- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات احصائية عن

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠١١) ، كانون الاول ٢٠١٢ .

٣٦- وزارة التخطيط ، اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (الخلاصة) ط١ ، اقليم كردستان ، ٢٠٠٩، .

٣٧- وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، بيانات الناتج لسنوات متعددة.

٣٨- وزارة التخطيط ،اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر ، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق لعام ٢٠١٣ .

٣٩- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة

٤٠- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية.

٤١- وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنوات متعددة.

٤٢- وسام ملاك ، تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية الى الكلاسيكية ،ج١ط١ ، دار المنهل اللبناني ، ٢٠١١.

٤٣- يوسف دولاب يوسف ، دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة تحليلية مقارنة للموازنة العامة العراقية) ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٢ ، بغداد ، ٢٠١٥.

44- E.S.C.W.A: Economic and social commission for western asia, Application of sustainable development indicators in the escowa member countries-analysis of results, united nations, new York, 2000 .

45- opec,annual,statistical,bulletin,2003 ,2007,2010,2011,2012,2016.

Abstract

Iraq is an oil producing country that is classified among the rent countries that rely heavily on the oil resource in providing its revenues as the contribution of oil revenues exceeds (90%) of the public revenues of the state. These revenues have not been invested properly by building a diversified base that supports economic development in general, sustainable development is achieved that guarantees the rights of present generations and the future of future generations. The majority of these revenues are used in consumer trends that do not serve the desired sustainable development. This study attempts to shed light on the nature of the relationship between oil revenues and sustainable development. The study used econometric methods to reach its objectives by estimating standard models of the impact of oil rents on some of the indicators of sustainable development in Iraq countries and showing their compatibility with the economic theory and representing their relations graphically .The study reached a number of suggestions that can organize the way of investing the revenue of oil resources to achieve a sustainable development process that achieves the welfare of the current members of society and ensures the rights of future generations.